

او اخذه (وقيل هذا ان لم يكن في وعائين والا فهو كالعبيدين) ولو  
استحق بعضه بعد القبض ليس له رد ما بقى بخلاف الثوب (ومداواة  
العيب بعد رؤية العيب وركوبه رضى) (ولو ركب كعبه لرده او لسقيه  
او شراء علفه وابدله منه فلا) (ولو قطع المبيع بعد قبضه او قتل بسبب  
كان عند البائع رده واخذ ثمنه) (وقال ارجع بفضل ما بين كونه سارقا  
وغير سارق او قاتلا او غير قاتل ان لم يعلم بالعيب عند الشراء والا فلا  
(ولو تداولته الايدي ثم قطع في يد الاخير رجعت الباعة بعضهم على بعض  
كفاي الاستحقاق) (وعندهما يرجع الاخير على بايعه لا بايعه على بايعه  
(ولو باع بشرط البراءة من كل عيب صح وان لم يعد العيون ويدخل  
في البراءة الحادث قبل القبض عند ابي يوسف خلافا لمحمد

(\*) باب البيع الفاسد (\*)

بيع ما ليس بمال والبيع به باطل كالدّم والميتة والخمر (وكذا بيع ام  
الولد والمدير وكذا بيع المكاتب الا ان يجيره) (وكذا بيع مال غير متقوم  
كالخمر والخنزير بالثمن) (وبيع قن ضم الى حر وذكية ضمت الى ميتة  
وان بين ثمن كل وعندهما يصح في العبد والذكية ان بين الثمن  
(وصح في قن ضم الى مدير او الى قن غيره بالخصصة) (وكذا في ملك  
ضم الى وقف في الصحيح) (وبيع العرض بالخمر او بالعكس فاسد او كذا  
بيعه بالخنزير) (ولا يجوز بيع طير في الهوى او سمك لم يصد او صيد  
والقى في حظيرة لا يؤخذ منها الا بحيلة او دخل اليها بنفسه ولم يصد  
مدخله وان صيد والقى فيها وامكن اخذه بلا حيلة صح) (ولا بيع  
الحمل او النتاج واللين في الضرع) (وكذا اللؤلؤ في الصدف والصدوف  
على ظهر الغنم خلافا لابي يوسف فيهما) (ولا بيع اللحم في الشاة  
وضربة القانص وجذع في سقف وذراع من ثوب وان ذكر قطعه  
(فلو قلع الجذع او قطع الذراع وسلم قبل الفسخ عاد صحيحا) (ولا المزابنة  
وهي بيع التمر على النخل بتمر مجذوذ مثل كيله خرصا) (والمحاولة وهي  
بيع البر في سنبله بتمر مثل كيله خرصا) (ولا البيع بالملامسة والمنابذة وهو القاء  
الحجر بان يتساو ما سلعة فيلزم البيع لو لمسه المشتري او وضع عليها



جرا او نبذها اليه البايع (ولا يبيع ثوب من ثوبين الا بشرط ان يأخذ  
ايهما شاء) (ولا يبيع المرعى ولا اجارتها ولا النحل يلا كوارات خلافا  
لمحمد ولا يبيع دود القز وبيضه) (وعند ابي يوسف يجوز في الدود  
اذا كان مع القز وفي البيض عنه قولان وعند محمد يجوز بيعهما مطلقا  
وهو المختار) (ولا يبيع الا بقى الا ممن ايزعم انه عنده فان عاد قبل الفسخ  
لا ينقلب صحيحا وقيل ينقلب) (ولا لبن امرأة ولو بعد حلب وعند ابي  
يوسف يصح في ابن الامة) (ولا شعر الخنزير ولكن يباح الانتفاع به  
للمخرز ضرورة ويفسد الماء القليل عند ابي يوسف لا عند محمد) (ولا يبيع  
شعر الادمى ولا الانتفاع به ولا بشيء من اجزائه) (ولا يبيع جلود الميتة  
قبل الدباغ ويجوز بعده وينتفع به) (ويباع عظمها وينتفع به وكذا  
عصبيها وقرنها وصوفها وشعرها ووبرها وكذا عظم القيل خلافا  
لمحمد) (ولا يجوز بيع علوسقط ولا المسيل ولا هبته وصحافي الطريق  
(ولا يبيع شخص على انه امة فاذا هو عبد) (ولو باع كبشا فاذا هو نعجة  
صح وتخير) (ولا شراء ما باع باقل مما باع قبل نقدا ثمن) (وكذا شراؤه  
مع غيره بثمنه الاول قبل نقده ويصح في الغير بمحضته) (ولا شراء زيت  
على ان يزنه بظرفه ويطرح عنه لكل ظرف مقدار معين وان شرط  
طرح مثل وزن الظرف يصح) (وان اختلفا في الظرف وقدره فالقول  
للمشتري) (ولو امر مسلم ذميا ببيع خرا وشراؤها صح خلافا لهما  
(وكذا لو امر المحرم غيره ببيع صيده) (ولو شري كافر عبدا مسلما  
او مصحفا صح ويجبر على اخراجهما من ملكه) (والبيع بشرط يقتضيه  
العقد صحيح كشرط الملك للمشتري) (وكذا بشرط لا يقتضيه ولا نفع  
فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة) (ولو بشرط لا يقتضيه  
العقد وفيه نفع لاحد العاقلين او المبيع يستحق فهو فاسد كبيع عبد  
على ان يعتقه المشتري او يدبره او يكاتبه او امة على ان يستولدها) (فلو  
اعتقه المشتري عاد البيع صحيحا فيلزم الثمن وعندهما لا يعود فتلزم  
القيمة) (وكشرط ان يستخدم البايع شهرا او يسكنها او يسلمها الى  
رأس الشهر او يقرضه المشتري درهمين او يهدي له هدية او يقطع



البائع الثوب ويخيطه قباء او قيصا او يخذوا النعل او يشركه ويصح  
في النعل استحصانا ( ولا يجوز بيع امة الاجلها ) ( ولا البيع الى النيروز  
والمهرجان وصوم النصاري وفطر اليهود ان لم يعلم العاقد ان ذلك  
( ولا البيع الى الحصاد والدياس والقطاف والجزاز و قدوم الحاج  
( وتصح الكفالة الى هذه الاوقات فان سقط الاجل قبل حلوله صح  
( وكذا لو باع مطلقا ثم اجل الى هذه الاوقات ) ( ومن باع نصيبه من دار  
يجوز ان علمه المتعاقد ان خلافا لابي يوسف ويكفي علم المشتري عند محمد

❁ فصل ❁

قبض المشتري المبيع بيعا باطلا باذن بايعه لا يملكه وهو امانة في يده  
عند البعض ومضمون عند البعض ( وقيل الاول قول الامام والثاني  
قولهما اخذا من الاختلاف فيما لو بيع مدبر او ام ولد فقات في يد  
مشتريه حيث لا يضمن عنده خلافا لهما ) ( ولو قبض المبيع بيعا فاسدا  
باذن بايعه صريحا او دلالة كقبضه في مجلس عقده وكل من عوضه  
مال ملكه ولزمه لهلا كه مثله حقيقة او معنى كالقيمة في القمي ) ( ولكل  
منهما الفسخ قبل القبض وبعده مادام في ملك المشتري اذا كان الفساد  
في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين ) ( وان كان لشرط زائد كشرط  
ان يهدي له هديه فكذا قبل القبض واما بعده فالفسخ لمن له الشرط  
لان عليه الشرط ) ( ولا يأخذه البائع حتى يرد ثمنه ) ( فان مات البائع  
فالمشتري احق به حتى يأخذ ثمنه ) ( وطلب للبائع ربح ثمنه بعد التقابض  
للمشتري ربح مبيعه فيتصدق به كما طالب ربح مال ادعاه فقضى  
ثم تصادقا على عدمه فرد بعد مارج فيه المدعى ) ( فان باع المشتري  
ماشراه شراء فاسدا صح ) ( وكذا لو اعتقه او وهبه وسلمه وسقط  
حق الفسخ وعليه قيمته ) ( ولو بني في دار اشترها فاسدا او غرس  
فعليه قيمتها ) ( وقال ينقض البناء والغرس ويرد ) ( وشك ابو يوسف  
في رواية لمحمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك محمد ) ( وكره  
النجش والسوم على سوم غيره اذا رضيا بثن وتلقى الجلب المضرب باهل



البلد ( و بيع الحاضر للباسادي طمعا في غلاء الثمن زمن القحط ) والبيع عند اذان الجمعة لا بيع من يزيد و صح البيع في الجميع ( ومن ملك مملوكين صغيرين او كبير او صغيرا احدهما ذورحم محرم من الاخر كره له ان يفرق بينهما بدون حق مستحق ) ويصح البيع خلافا لابي يوسف في قرابة الولادة في رواية وفي الجميع في اخرى ( فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق )

❖ باب الاقالة ❖

تصح بلفظين احدهما مستقبل خلافا لمحمد ( وتوقف على القبول في المجلس كالبيع ) وهي بيع جديد في حق غير العاقلين اجماعا وفي حقهما بعد القبض فسخ فان تعذر جعلها فسخا بطلت ( وعند ابي يوسف بيع فان تعذر فسخ فان تعذر بطلت ) وعند محمد فسخ فان تعذر فبيع فان تعذر بطلت ( وقبل القبض فسخ في النقلي وغيره وعند ابي يوسف في العقار بيع ) فلو شرط فيها اكثر من الثمن الاول او خلاف الجنس بطل الشرط ولزم الثمن الاول ( وعندهما يصح الشرط لو بعد القبض وتجعل بيعا ) وان شرط اقل من غير تعيب لزم الاول ايضا ( وعند ابي يوسف تجعل بيعا ويصح الشرط وان تعيب صح الشرط اتفاقا ) ولا تصح بعد ولادة المبيعة خلافا لهما ( ولا يمنعها هلاك الثمن بل هلاك المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره )

❖ باب المراجعة والتولية ❖

( المراجعة بيع مباشره بمشراه به وزيادة ) والتولية بيعه به بلا زيادة ولا نقص ( والوضعية بيعه بانقص منه ولا يصح ذلك ما لم يكن الثمن الاول مثليا او في ملك من يريد الشراء والرجح معلوما ) ويجوز ان يضم الى رأس المال اجرة القصاراة والصبيغ والطراز والقتل والحمل وسوق الغنم والسمنار لكن يقول قام على بكذا لا شريته ( ولا يضم نطقه ولا اجر الراعي والطبيب والمعلم وبيت الحفظ ) فان ظهر للمشتري خيانة في المراجعة خير في اخذه بكل ثمنه او تركه ( وفي التولية يخط



من ثمنه قدر الخيانة وعند أبي يوسف يحط فيهما قدر الخيانة مع  
حصتها من الربح في المراجعة وعند محمد ينخير فيهما ( فلو هلك  
قبل الرد او امتنع الفسخ لزم كل الثمن اتفاقا ) ومن شري شيئا بعشرة فباعه  
بخمسة عشرة ثم شراه ثانيا بعشرة يراجح على خمسة ) وان شراه ثانيا  
بخمسة لا يراجح وعندهما على الثمن الاخير مطلقا ( وان اشترى مأذون  
مديون بعشرة و باع من سيده بخمسة عشر او بالعكس يراجح على  
عشرة ) والمضارب بالنصف لو اشترى بعشرة و باع من رب المال  
بخمسة عشر يراجح رب المال على اثني عشر ونصف ( و يراجح بلا بيان  
او اعورت المبيعة او ووطئت وهي ثيب او اصاب الثوب قرض فأر  
او حرق نار ) وان فقت عينها او ووطئت وهي بكر او تكسر الثوب  
من طيه ونشره لزم البيان ( وان اشترى بنسيئة و راجح بلا بيان خير المشتري  
( فان اتلفه ثم علم لزم كل ثمنه وكذا التولية ) ولو اشترى ثوبا بين صفقة  
كلا بخمسة كره بيع احدهما مراجعة بخمسة بلا بيان ( ومن ولي بمقام عليه  
ولم يعلم مشترى به قدره فسد وان علمه في المجلس خير

❀ فصل ❀

لا يصح بيع المنقول قبل قبضه و يصح في العقار خلافا ل محمد ( ومن اشترى  
كيليا كيلا لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يكيله ) ( وكفى كيل البايع بعد العقد  
بخصرته هو الصحيح ومثله الوزن والعددي لا المذروع ) ( وصح التصرف  
في الثمن قبل قبضه والخط منه والزيادة فيه حال قيام المبيع لا بعده لانه  
( وكذا الزيادة في المبيع ويتعلق الاستحقاق بكل ذلك ف يراجح وتولى  
على الكل ان زيد وعلى ما بقى ان حط والشفيع يأخذ بالاقل  
في الفصلين ) ( ومن قال بع عبدك من زيد بالف على انه ضامن كذا  
من الثمن سوى الالف اخذ الالف من زيد والزيادة منه وان لم يقل  
من الثمن فالالف على زيد ولا شيء عليه ) ( وكل دين اجل باجل معلوم صح  
تأجيله الا القرض الا في الوصية ) ولا يصح التأجيل الى مجهول متفاحش  
كهوب الرمح و يصح في المتقارب كالخصاد ونحوه

❀ باب الربوا ❀



هو فضل مال خال عن عوض شرط لاحد العاقلين في معاوضة  
مال بمال وعنده القدر والجنس (فحرم بيع الكيل والوزن بجنسه  
متفاضلا او نسيئة واوغر مطعوم كالجص والحديد) وحل تماثل مع  
التقايض او متفاضلا غير معين كحفنة بحفنتين وبيضة ببيضتين وتمر  
بتمر تين (فان وجد الوصفان حرم الفضل والنسأ وان عد ما حلا  
(وان وجد احدهما فقط حل التفاضل لا النسأ) فلا يصح سلم هروى  
في هروى ولا بر في شعير وشرط التعيين والتقايض في الصرف والتعيين  
فقط في غيره (وما نص على تحريم الربو فيه كيلا فهو كيل ابا كابر  
والشعير والتمر والملح) او على تحريمه وزنا فهو وزن ابا كاذب  
والفضة ولو تعورف بخلافه (وما لانص فيه حل على العرف كغير الستة  
المذكورة) فلا يجوز بيع البر بالبر تماثلا وزنا ولا الذهب بالذهب تماثلا  
كيلا (وجاز بيع فلس معين بفلسين معينين خلافا لحمد) يجوز بيع  
الكرباس باقطن وبيع اللحم بالحيوان (وعند محمد لا يجوز بيعه بحيوان  
جنسه حتى يكون اللحم اكثر مما في الحيوان من اللحم) ويجوز بيع الدقيق  
متماثلا كيلا لا بالسويق اصلا خلافا لهما (ويجوز بيع الرطب بالرطب  
متماثلا) وكذا بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب متماثلا خلافا لهما  
(وكذا بيع البرر طبا او مبلولا بمثله او باليابس والتمر او الزبيب منعين  
بمثلهما متساويا خلافا لحمد) ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان غير  
جنسه متفاضلا وكذا اللبن (والجاموس مع البقر جنس واحد وكذا  
المعزم الضأن او البخت مع العراب) ويجوز بيع خل العنب بخل الدقل  
متفاضلا (وكذا شحم البطن بالالية او باللحم والخبر بالبر او الدقيق  
او بالسويق وان كان احدهما نسيئة به يفتى) ويجوز بيع الجيد بالردى  
مما فيه الربوا الامتساو او كذا البسر بالتمر ولا بيع البر بالدقيق او بالسويق  
او بالنخالة مطلقا (ولا بيع الزيتون بالزيت او السمسم بالشيرج حتى  
يكون الزيت والشيرج اكثر مما في الزيتون والسمسم لتكون الزيادة  
بالشيرج) ولا يستقرض الخبر اصلا وعند ابى يوسف يجوز وزنا وبه يفتى  
وعند محمد يجوز عددا ايضا (ولاربوا بين السيد وعبد والمسلم والحربي



في دار الحرب

(\*) باب الحقوق والاستحقاق (\*)

يدخل العلو والكنيف في بيع الدار لا الظلة الا بذكر كل حق لهما  
و بمراققتها او بكل حق قليل وكثير هو فيها او منها) وعند همتا تدخل ان كان  
مفتحا في الدار ولا يدخل العلو في شراء منزل الا بذكر نحو كل حق  
ولا شراء بيت وان ذكر كل حق ولا الطريق والمسيل والشرب الا بذكر  
نحو كل حق وتدخل في الاجارة بدون ذكر

(\*) فصل (\*)

البينة حجة متعديّة والاقرار حجة قاصرة (والتناقض يمنع دعوى الملك  
لاخرية وانطلاق والنسب) فلو ولدت امة مبيعة فاستحققت بينة تبعها  
ولدها ان كان في يده وقضى به ايضا وقيل يكفي القضاء بالام وان  
اقر بها لرجل لا يتبعها (وان قال شخص لاخر اشترى فانا عبد فاشتراه  
فاذا هو حر فان كان البايع حاضر او مكانه معلوما لا يضمن الامر  
والا يضمن ورجع على البايع اذا حضر وان قال ارتبني فلا ضمان  
اصلا (ومن ادعى حقا مجهولا في دار فصول على شيء فاستحق  
بعضها فلا رجوع عليه) ولو استحق كلها رد كل العوض وفهم منه  
صحة الصلح عن المجهول (ولو كان ادعى كلها رد حصة ما يستحق ولو  
بعضا) (ومن باع فضولي ملكه ان يفسخه وله ان يجيره بشرط بقاء  
العاقدين والمعقود عليه والمالك الاول) (وكذلك بقاء الثمن ان كان عرضا  
واذا اجاز فالثمن العرض ملك الفضولي وعليه مثل المبيع لو مثليا والافقيته  
(وغير العرض ملك للمجير امانة في يد الفضولي) (ولو الفضولي ان يفسخ  
قبل اجازة المالك) (وصح اعتاق المشتري من الغاصب اذا جير البيع خلافا  
لمحمد ولا يصح بيعه) (ولو قطعت يده عند المشتري فاجر فارشه له ويتصدق  
بما زاد على نصف ثمنه) (ومن اشترى عبدا من غيره سيده ثم اقام بينة على  
اقرار البايع او السيد بعدم الامر واراد رده لا تقبل) (ولو اقر البايع  
بذلك عند القاضي فله رده) (ولو اشترى دارا من فضولي وادخلها في بناءه  
فلا ضمان على الفضولي خلافا لمحمد



## (\*) باب السلم (\*)

هو بيع أجل بعاجل ويصح فيما يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره لافي غيره  
 فيصح في الكيل والموزون سوى النقيدين وفي العددي المتقارب كالجوز  
 والبيض عددا وكيلا (وكذا في الفلوس خلافا لمحمد) وفي اللبن  
 والآجر اذا سمى ملبن معلوم (وفي المذروع كالثوب ان بين (طوله  
 وعرضه ورقعته) وفي السمك المليح وزنا ونوتا معلومين (وكذا  
 الطري في حينه فقط ولا يجوز فيهما عددا (ولافي الحيوان واطرافه  
 ولا في جلوده عددا (ولافي الحطب حزما والرطب جرزا) ولا في الجواهر  
 والحرز ولا في اللحم طريا (وقالا يصح اذا وصف موضع معلوم منه بصفة  
 معلومة (ولا يجوز السلم بكيل او ذراع معين لا يدرى قدره ولا في طعام قرية  
 او ثمر نخلة معينة ولا فيما لا من يبقى حين العقد الى حين المحل (وشروطه  
 بيان الجنس كبر وشعر) والنوع كسقية او بخسية (والصفة كجيد او ردي  
 والقدر نحو كذا رطلا او كيلا بما لا ينقبض ولا ينسبط واجل معلوم (واقله  
 شهر في الاصح (وقدر رأس المال ان كان كيليا او وزنيا او عدديا (فلا  
 يجوز في جنسين بلا بيان رأس مال كل منهما ولا بنقيدين بلا بيان حصة  
 كل منهما من المسلم فيه (ومكان ايفائه ان كان له حل ومؤنة) وعندهما  
 لا يشترط معرفة قدر رأس المال اذا كان معينا ولا مكان الايفاء ويوفيه  
 في مكان عقده (ومثله الثمن والاجرة والقسمه ومالا حل له يوفيه  
 حيث شاء في الاصح اتفاقا) وقبض رأس المال قبل التفرق شرط  
 بقاءه (فلو اسلم مائة نقدا ومائة دينا على المسلم اليه في كربطل في حصة  
 لدين فقط) ولا يجوز التصرف في رأس المال او المسلم فيه قبل قبضه  
 بشركة او تولية (ولا شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد التقابل  
 قبل قبضه) ولو اشترى كرا او امر رب السلم بقبضه له قضاء لا يصح  
 ولو امر مقرضه بذلك صح (وكذا لو امر رب سلم بقبضه له ثم لنفسه  
 فاكتاله لاجل المسلم اليه ثم لنفسه صح) ولو اكتال المسلم اليه في ظرف رب  
 السلم بامر وهو غائب لا يكون قبضا (ولو اكتال البايع كذلك كان  
 قبضا بخلاف ما لو اكتال في ظرف نفسه او في ناحية بيته (ولو اكتال



الدين والعين في ظرف المشتري ان بدأ بالعين كان قبضا وان بدأ بالدين فلا ( وعندهما صح قبض العين فان شاء رضى بالشر صكة وان شاء فسخ البيع ) ولو اسلم امة في كرو قبضت ثم تقايلا فماتت قبل ردها بقي التقايل وتجب قيمتها يوم قبضها ولو ماتت ثم تقايلا صح ( وكذا المقايضة في الوجهين بخلاف الشراء بالثمن فيهما ) ولو ادعى احد عاقدى السلم بيان الاجل او اشتراط الرداءة وانكر الاخر فالقول لمدعيهما مطلقا ( وقال للذكر ان كان رب السلم في الاول او السلم اليه في الثانية ) والاستصناع باجل سلم فيصح فيما يمكن ضبط صفته وقدره تعورف اولو بلا اجل يصح فيما تعورف كخف وطشت وقمقة وهو بيع لا غدة فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع المستصنع عنه والمبيع هو العين لا عمله ( فلو اتى بما صنعه غيره او بما صنعه هو قبل العقد فاخذه صح ) ولا يتعين للمستصنع بلا اختياره فيصح بيع الصانع له قبل رؤيته وله اخذه وتركه ولا يصح فيما لم يتعارف كالثوب

❖ مسائل شتى ❖

يصح بيع الكلب والفهد وسائر السباع عملت اولا ( والذمي في البيع كالسلم الا في الخمر فانها في حقه كالخل والخنزير في حقه كالشاة ) ومن زوج مشترية لا خر قبل قبضها جاز فان وطئت كان قبضا والا فلا ( ومن اشترى شيئا فغاب غيبة معروفة لا يباع في دين بايعه ) وان لم يكن معروفة يباع فيه اذ ارهن انه باعه منه اذ لم يكن قبضه ( وان غاب احد المشتريين فللمحاضر دفع كل الثمن وقبض المبيع وحبسه اذا حضر الغائب حتى ينقد حصته ) وان اشترى بالف مثقال ذهب وفضة فهما نصفان ( وان قال بالف من الذهب والفضة فمن الذهب خمسمائة مثقال ومن الفضة خمسمائة درهم وزن سبعة ) ومن قبض زيفا بدل جيد غير عالم به فانفقه او هلك فهو قضاء ( وقال ابو يوسف يرد مثل الزيف وتقضى الجيد ) وان افرخ طيرا او باض في ارض او تكنس ظبي فهو لمن اخذه ( وكذا صيد تعلق بشبكة منصوبة للجفاف او دخل دارا ) ودرهم او سكر نثر فوق وقع على ثوب فان اعده صاحبه لذلك او كفه



بعد السقوط او اغلق باب الدار بعد الدخول ملكه وليس للغير اخذه  
 كالو غسل النخل في ارضه او نبت فيهما شجر او اجتمع تراب بحريان  
 الماء ( ما لا يصح تعليقه بالشرط و يبطله الشرط الفاسد البيع واجازته  
 والقسمة والاجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين وعزل  
 الوكيل والاعتكاف والمزاغة والمعاملة والاقرار والوقف ( وكذا  
 التحكيم عند ابي يوسف خلافا لمحمد ) وما لا يبطله الشرط الفاسد  
 لقرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعتيق والرهن  
 والايصاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاء لامارة والكفالة  
 والحوالة والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد في التجارة ودعوة  
 الولد والصلح عن دم العمد والجراحة وعقد الذمة وتعليق الرد بعيب  
 او بخيار شرط وعزل القاضي

❁ كتاب الصرف ❁

هو بيع ثمن ثمن تجانسا ولا ( و شرط فيه التقابض قبل التفرق ) و صح  
 بيع الجنس بغيره مجازفة وبفضل لا بيعه بجنسه الامساويا وان اختلفا  
 جودة وصياغة ( فان بيع مجازفة ثم علم التساوي قبل التفرق جاز  
 ) ولا يجوز التصرف في بدل الصرف قبل قبضه ( فلو باع ذهبا  
 بفضة واشترى بها ثوبا قبل قبضها فسد بيع الثوب ) ولو اشترى  
 امة تساوي الفامع طوق قيمته الف بالعين ونقد الف فهو ثمن الطوق  
 ( ولو اشترى الف بالعين الف نقد والف نسيئة فالنقد ثمن الطوق ) وان  
 اشترى سيفاً حليته خمسون بمائة ونقد خمسين فهي حصة الحلية  
 وان لم يبين اوقال هي من ثمنهما ( وان تفرقا بلا قبض صح في سيف  
 دونها ان تخلص بلا ضرر والا بطل فيهما ) وان باع انا فضة  
 وقبض بعض ثمنه واقترا قاصح فيما قبض فقط والانا مشتركة بينهما  
 ( وان استحق بعضه اخذ المشتري ما بقي بحصته اوردته ) ولو استحق  
 بعض قطعة نقرة اشترى اخذ الباقي بحصته بلا خيار ( و صح  
 بيع درهمين ودينارين بدينارين ودرهم ) وبيع كبر وكر شعير  
 بكري بروكري شعير ( وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار



( وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة  
 ( وبيع دينار بعشرة هي عليه او بعشرة مطلقة ان دفع الدينار  
 ويتقاصان العشرة بالعشرة ) وما غلبه الفضة او الذهب فضة وذهب  
 حكما ) فلا يجوز بيع الخالص به ولا بيع بعضه ببعض المتساويا وزنا  
 ولا استقراضه الا وزنا ( وما غلب عليه الغش منه فافه في حكم  
 العروض ) فبيعه بالخالص على وجوه حيلة السيف ( ويصح بيعه  
 يحنسه متفاضلا بشرط التقابض في المجلس ) والتبايع والاستقراض  
 بما يروج منه وزنا او عددا او بهما ولا يتعين بالتعيين لكونه ثمنا ( ولو  
 اشترى به فكسد بطل البيع وقال لا يبطل وتجب قيمته يوم البيع عند  
 ابي يوسف واخر ما تعومل به عند محمد ( وما لا يروج منه يتعين بالتعيين  
 والمتساوي الغش كغلوبه في التبايع والاستقراض وكذا في الصرف  
 وقيل كغالبه ) ولا يجوز البيع بالفلوس النافقة وان لم يتعين فان كسدت  
 فالخلاف كما في كساد المغشوش ( ولو استقرضها فكسدت يرد مثلها  
 ) وعند ابي يوسف قيمتها يوم القرض وعند محمد يوم الكساد  
 ( ولا يجوز البيع بغير النافقة مالم يتعين ) ومن اشترى بنصف درهم  
 فلوس او دائق فلوس او قيراط فلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف  
 درهم او دائق او قيراط منها ( فلو دفع الى صير في درهما وقال  
 اعطني بنصفه فلوسا و بنصفه نصفنا الاحبة فسدت البيع في الكل  
 وعدهما صح في الفلوس ( ولو كرر اعطني صح في الفلوس اتفاقا  
 ) ( ولو قال اعطني به نصف درهم فلوس ونصفنا الاحبة صح في الكل  
 ) ( والنصف الاحبة بمثله والفلوس بالباقي

(\*) كتاب الكفالة (\*)

هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لافي الدين هو الاصح ( ولا تصح الا  
 ممن يملك التبرع ) وهي ضربان بالنفس وبالمال فالاولى تنعقد بكفلة  
 بنعسه او برقبته ونحوهما مما يعتبر به عن البدن او يجز شايع منه كنصفه  
 او عشره ( وبضمنته او هو على او الى او انا زعيم او قبيل منه  
 ) ( لا يانا ضامن لمعرفته ) ( وصح اخذ كفيلين او اكثر ) ( ويجب



فيها احضار المكفول به اذا طلبه المكفول له فان لم يحضره حبس (وان  
عين وقت تسليمه لزمه ذلك فيه اذا طلبه فان سلمه قبل ذلك برى (فان  
غاب المكفول به وعلم مكانه امهله الحماكم مدة ذهابه واياه فان مضت  
ولم يحضره حبسه (وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به) (وتبطل بموت  
الكفيل والمكفول به ولو عباد دون موت المكفول له بل يطالب وارثه  
او وصيه الكفيل ويرأ اذا سلمه حيث تمكن مخاصمته وان لم يقل اذا دفعته  
اليك فانا برى (و بتسليم وكيل الكفيل او رسوله وبتسليم المكفول به  
نفسه من كفالته) فان شرط تسليمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق قالوا  
يرأ والمختار في زماننا انه لا يرأ (وان سلمه في مصر آخر لا يرأ عندهما  
ويرأ عند الامام (وان سلمه في بركة او في السواد لا يرأ (وكذا ان سلمه  
في السجن وقد حبسه غير الطالب (فان كفل بنفسه على انه ان لم يواف  
به غدا فهو ضامن لماعليه فلم يواف به غدا لزمه ما عليه (وان مات  
ولا يرأ من كفالة النفس (ومن ادعى على آخر مائة دينار بينهما  
اولم بينهما فكفل بنفسه رجل على انه ان لم يواف به غدا فعليه المائة  
فلم يواف به غدا لزمه المائة خلافا لمحمد (ولا يجبر على اعطاء كفيل بالنفس  
في حد وقصاص فان سمحت به نفسه صح (وقلا يجبر في القصاص  
وحده القذف (فان شهد عليه مستوران في حد او قود حبس (وكذا ان  
شهد عدل واحد خلافا لهما في رواية (وصح الرهن والكفالة بالخراج  
(والكفالة بالمال صحيحة ولا مجهول اذا كان ديناً صحيحاً فتكفلت عنه  
بالف او بمالك عليه او بما يدر كك في هذا البيع (وكذا لو علقها بشرط ملايم  
كشرط وجوب الحق نحو بايعت فلانا او ما غصبك او ما ذاب لك عليه او ان  
استحق المبيع فعلى (وكشرط امكان الاستيفاء نحو ان قدم زيد وهو المكفول  
عنه (وكشرط تعذر الاستيفاء نحو ان غاب عن البلد (وان علقها  
بمجرد الشرط كهبوب الريح ومجى المطر بطل (وكذا ان جعل احدهما  
اجلا فتصح الكفالة ويجب المال حالا (وللاطالب مطالبة اي شاء من كفيله  
واعياله اذا شرط براة الاصيل فتكون حوالة كما ان الحوالة بشرط



عدم براءة المحيل كفالة ولو طالب احدهما له مطالبة الآخر (فان كفل  
بماله عليه فبرهن على الف لزمه والم يبرهن صدق الكفيل فيما اقربه مع  
يمينه والاصيل في اقراره باكثر على نفسه خاصة) (فان كفل بلا امره لا يرجع  
عليه بما ادى عنه وان اجازها المكفول عنه وان بامر رجوع) (و يطالبه  
قبل الاداء فان لوزم فله ملازمته وان حبس فله حبسه ويرأ الكفيل  
باداء الاصيل) (وان ابرأ الطالب الاصيل او اخر عنه يبرأ الكفيل  
وتأخر عنه) (وان ابرأ الكفيل او اخر عنه لا يبرأ الاصيل ولا يتأخر عنه  
(فان كفل بالدين الحال مؤجلا الى وقت يتأجل عن الاصيل ايضا  
(ولو صالح الكفيل عن الف على مائة برى أو رجع بها فقط ان كفل  
بامر) (وان صالح عن الالف بجنس آخر رجع بالالف) (وان صالح  
عن موجب الكفالة برى هو دون الاصيل) (وان قال الطالب للكفيل  
بالامر برئت الى من المال رجع على اصيله وكذا في برئت عند ابى يوسف  
خلاف المحمد) (وفي ابرأتك لا يرجع وان كان الطالب حاضرا يرجع اليه  
في البيان في الكل) (ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة بالشرط كسائر  
البرآت والمختار الصحة) (ولا تجوز الكفالة بما تعذر استيفاؤه من  
الكفيل كالحدود والقصاص ولا بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع  
والرهون) (ولا بالامانات كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة  
والشركة) (ولا بد من غير صحيح كبذل الكتابة حر كفل به او عبد  
(وكذا يدل السعاية عند الامام) (ولا بالحمل على دابة معينة او بخدمة  
عبد معين بخلاف غير المعينين ولا عن ميت مفلس خلافا لهما) (ولا بلا  
قبول الطالب في المجلس وقال ابو يوسف تجوز مع غيبته اذا بلغه فاجاز  
(فان قال المريض لو ارثته تكفل عني بما على فكفل مع غيبة الغرماء  
بجاز اتفاقا) (ولو قاله لاجنبى اختلف فيه المشايخ) (وتجوز بالاعيان المضمونة  
بنفسها كالمقبوض على سوم الشراء والمغصوب والمبيع فاسدا) (وبتسليم  
المبيع الى المشتري والرهون الى الراهن والمستأجر الى المستأجر بالثمن

❖ فصل ❖

ولو دفع الاصيل المال الى كفيله قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يسترد منه



ومارح فيه الكفيل فله ولا يتصدق به ورده الى المطلوب احب  
ان كان المدفوع شيئا يتعين كالبرخلافهما (ولو امر الاصيل كفيله  
ان يتعين عليه ثوبا ففعل فالثوب للكفيل والبرح عليه ) ومن كفيل لا آخر  
بما ذاب له على غريمه او بما قضى له به عليه فغاب الغريم فبرهن الطالب  
على الكفيل بان له على الغريم الفالايقبل (ولو برهن ان له على زيد الفال  
وهذا كفيله بامر قضى به عليهما ولو بلا امره قضى على الكفيل  
فقط ) وضمن الدرك للمشتري على البيع تسليم يبطل دعوى الضامن  
المبيع بعد ذلك (وكذا لو كتب شهادته وختم على صدك كتب فيه باع  
ملكه او بيعا بآنا بخلاف مالو كتبها على اقرار العاقدين ) وضمن الوكيل  
بالبيع الثمن للموكل باطل (وكذا ضمان المضارب الثمن لرب المال ) وضمن  
احد الشريكين حصة شريكه من ثمن ما باعاه صفقة واحدة وصح  
لو بصفقتين ) وضمن الدرك والخراج والقسمة صحيح (وكذا ضمان  
النواثب سواء كانت بحق ككرى النهر واجرة الحارس او بغير حق  
كالجبايات ) وضمن العهدة باطل وضمن الخلاص خلافا لهما  
(ولو قال الكفيل ضمنته الى شهر وقال الطالب بل حالا فاقول للكفيل  
وفي الاقرار للمقر له ) ولا يؤخذ ضمان الدرك ان استحق المبيع ما لم يقض  
بثمنه على بايعه

(\*) باب كفالة الرجلين والعبدین (\*)

دين عليهما كفيل كل عن صاحبه فا اداه احدهما لا يرجع به على الآخر  
الا اذا زاد على النصف (واو كفلا بمال عن رجل وكفيل كل منهما به  
عن صاحبه فا اداه رجع بنصفه على شريكه او بملكه على الاصيل  
لو بامر ) (ولو ابرأ الطالب احدهما فله اخذ الآخر بملكه ) (ولو فسخت  
المفاوضة فلرب الدين اخذ من شاء من شر يكهما بكل دينه و ما اداه  
احدهما لا يرجع به على الآخر ما لم يزد على النصف ) (واذا كوتب العبدان  
بعقد واحد وكفيل كل عن صاحبه رجع كل على الآخر بنصف ما ادى  
(وان اعقب السيد احدهما قبل الاداء صح وله ان يأخذ حصة الآخر  
منه اصاله او من المعتق ككفالة ويرجع المعتق فقط بما ادى على صاحبه



(ولو كان على عبد مال لا يجب عليه الا بعد حقه (فكفل به رجل كفالة مطلقة لزم الكفيل حالا) واذا ادى لا يرجع على العبد الا بعد حقه (ولو ادعى رقة عبد فكفل به رجل فأت العبد فبرهن المدعى انه له ضمن الكفيل قيمته) ولو كفل سيد عن عبده بامرء او عبد غير مديون عن سيده فعتق فأي ادى لا يرجع على الآخر

(\*) كتاب الحوالة (\*)

هي نقل الدين من ذمة الى ذمة (وتصح في الدين لا في العين برضى المحتال والمحتال عليه) وقيل لا بد من رضى المحيل ايضا واذا تمت برى المحيل بالقبول فلا يأخذ المحتال من تركته لكن يأخذ كفيلا من الورثة او الغرماء مخافة التوى (ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو يموت المحال عليه مفلسا وانكاره الحوالة وحلفه ولا بينة عليها) وعندهما بتفليس القاضي اياه ايضا وتصح بالدراهم المودعة (ويبرأ المحال عليه بهلاكها وبالمغصوبة ولا يبرأ بهلاكها) واذا قيدت الحوالة بالدين او الديعة او الغصب لا يطالب المحيل المحتال عليه مع ان المحتال اسوة الغرماء المحيل بعد مونة وان قيد بشئ فله المطالبة (ولا تبطل الحوالة باخذه ما على المحتال عليه او عنده واذا طالب المحال عليه المحيل بمثل ما حال به فقال احلت بدني لي عليك لا يقبل بلا حجة) ولو طالب المحيل المحتال بما حال فقال احلتي بدني لي عليك لا تقبل بلا حجة) ويكون السفينة وهي الاقراض لسقوط خطر الطريق

(\*) كتاب القضاء (\*)

القضاء بالحق من اقوى الفرائض وافضل العبادات (واهمه من هو اهل للشهادة وشرط اهليته شرط اهليتها) والفاسق اهل له ويصح تقليده ويجب ان لا يقلد كما يصح قبول شهادته ويجب ان لا تقبل (ولو فسق العدل يستحق العزل ولا ينزل في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا) ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا (والفاسق يصلح مفتيا وقيل لا) (ولا ينبغي ان يكون القاضي فظا غليظا جبارا عنيدا) (وينبغي ان يكون موثوقا به في دينه وعفافه وعقله وصلاحه وفهمه



وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه وكذا المفتى والاجتهاد شرط الأولوية  
 (فيصح تقليد الجاهل ويختار الاقدروا الأولى) (وكره التقليد لمن خاف الخيف  
 والعجز عن القيام به) (ولا بأس به لمن يثق من نفسه بإداء فرضه) (ومن تعين له  
 فرض عليه) (ويطلب القضاء ولا يسأله) (ويجوز تقلده من السلطان  
 الجابر ومن اهل البغي الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بحق) (واذ تقلد يسأل  
 ديوان قاض قبله وهو الخرائط التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها  
 ) (ويبعث امينين يقبضانها بحضرة المعزول او امينه ويسئلانه شيئاً فشيئاً  
 ) (ويجعلان كل نوع في خريطة على حدة) (وينظر في حال المحبوسين  
 من اقر بحق او قامت به عليه بيينة الزمه) (ولا يعمل بقول المعزول والا ينادى  
 عليه ثم يخلى سبيله بعدما استظهر في امره) (ويعمل في الودائع وغلات  
 الوقوف بالبينة او باقرار ذي اليد لا بقول المعزول الا ان اقر ذواليد  
 بالتسليم منه) (ويجلس للحكم جلوساً ظاهراً في المسجد والجامع اولى  
 ) (ولو جلس في داره واذن في الدخول فلا بأس به) (ولا يقبل هدية  
 الا من قريبه او من جرت عاداته بمهاداته ان لم يكن لهما خصومة ولم يزد  
 على العادة) (ويحضر الدعوة العامة لا الخاصة وهي ما لا يتخذان لم يحضر  
 ) (ويشهد الجنازة ويعود المريض ويتخذ مترجماً وكتاباً عدلاً) (ويسوى  
 بين الخصمين جلوساً واقبالاً ونظراً ولا يسار احدهما ولا يشير اليه  
 ولا يضيفه دون الآخر ولا يضحك اليه ولا يمزح معه ولا يلقنه حجته  
 ) (ويكره تلقينه الشاهد بقوله اتشهد بكذا واستحسنه ابو يوسف في غير  
 موضع التهمة) (ولا يبيع ولا يشتري في مجلسه ولا يمازح) (فان عرض له هم  
 او نعاس او غضب او جوع او عطش او حاجة كيف عن القضاء) (اذا تقدم  
 اليه الخصمان فان شاء قال لهما مالكما وان شاء سكت واذا تكلم احدهما  
 اسكت الآخر

### (\*) فصل (\*)

واذا ثبت الحق للمدعى وطلب حبس خصمه فان ثبت بالاقرار لا يحبسه  
 الا اذا امره بالاداء فاني وان ثبت بالبينة حبسه قبل الامر بالدفع وقيل لا



فان ادعى الفقر حبسه في كل ما زمه بدل مال كالثمن والقرض او بالتزامه  
 كالمهر المعجل والكتابة لا فيما عدا ذلك ( الا اذا برهن خصمه ان له مالا  
 ) يحبسه مدة يغلب على ظنه انه لو كان له مال لا ظهره هو الصحيح وقيل  
 شهرين او ثلاثة ( فان لم يظهر له ما نخلي سبيله الا ان يبرهن خصمه  
 على يساره فيؤبد حبسه ) ولا يسمع البيعة على اعساره قبل حبسه عليه  
 عامة المشايخ ( ويحبس الرجل لنفقة زوجته لا والد في دين ولده الا ان ابي  
 من الاتفاق عليه ) ولو مرض في الحبس لا يخرج اذا كان له من يخدمه فيه  
 والاخرج ( ولا يمكن المحترف من اشتغاله فيه هو الصحيح ) ( ويمكن من وطئ  
 جاريته ان فيه خلوة ) ( واذا تمت المدة ولم يظهر له مال خلى سبيله  
 ) ( ولا يحول بينه وبين غرمائه بل يلزمونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر  
 وياً خذرن فضل كسبه يقسم بينهم بالحصص ) ( والملازمة ان يدور  
 واه حيث دار ) ( فان دخل داره جالسوا على الباب ) ( ولو كان  
 الدين لرجل على امرأة لا يلزمها بل يبعث امرأة تلازمها  
 ) ( وقالوا اذا فلسه الحاكم يحول بينه وبين غرمائه الا ان يبرهنوا ان له مالا )

❖ فصل ❖

اذا شهدوا عند القاضى على خصم حاضر حكم بها وكتب بالحكم  
 وهو السجل ( وان شهدوا على غائب لا يحكم بل يكتب بها ليحكم  
 المكتوب اليه وهو كتاب القاضى الى القاضى والكتاب الحكمى وهو  
 نقل الشهادة في الحقيقة ويقبل في كل مالا يسقط بالشبهة كالدين  
 والعقار والنكاح والنسب والغصب والامانة والمضاربة المحجودتين  
 ) ( وعن محمد قبوله في كل ما ينقل وعليه المتأخرون وبه بفتى ) ( ولا بد  
 ان يكون الى معلوم بان يقول من فلان الى فلان ويذكر نسبهما فان شاء  
 قال بعده الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين ويقرأه على  
 من يشهدهم عليه ويعلمهم بما فيه وتكون اسمائهم داخله ويختتمه  
 بحضورتهم ويحفظوا ما فيه ويسلمه اليهم ) ( وابو يوسف لم يشترط  
 شيئاً من ذلك سوى اشهادهم كتابه لما ابتلى بالقضاء ) ( واختار السرخسي



قوله وليس الخبر كالعيان واذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا يقبله الا بحضرة الخصم وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين انه كتاب فلان القاضي قرأه علينا وختمه وسلمه اليه في مجلس حكمه (وعند ابى يوسف انه كتاب فلان وختمه) وعنه ان الختم ليس بشرط فاذا شهدوا فتحه وقرأه على الخصم والزمه ما فيه (و يبطل الكتاب بموت الكاتب وعن له قبل وصول الكتاب) ويموت المكتوب اليه الا ان كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لا يموت الخصم بل ينفذ على وارثه (واذا علم القاضي بشئ من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جازله ان يقضى به

(\*) فصل (\*)

ويجوز قضاء المرأة في غير حدود (ولا يستخلف قاض الا ان يقوض اليه ذلك بخلاف المأمور بالجمعة) واذا استخلف المفوض اليه فثأبه لا ينزل بعزله ولا يموته بل هو نائب الاصل وغير المفوض ان قضى ثأبه بحضرته او بغيبته فابجازه جاز كما في الوكالة (واذا رفع الى القاضي حكم قاض آخر في امر اختلف فيه في الصدر الاول امضاء ان يخالف الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع) وما اجمع عليه الجمهور ولا يعتبر فيه خلاف البعض (والقضاء بحل او حرمة ينفذ ظاهر او باطنا ولو بشهادة روزا ادعى بسبب وعندهما معين لا ينفذ باطنا بشهادة الزور (فلو اقامت بينة زورانه تزوجها وحكم به حل امراته كنه خلافا لهما وفي الاملاك المرسلة لا يتخذ باطنا تفاسا) والقضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه ناسيا او عامدا لا ينفذ عندهما و به يفتى وعند الامام ينفذ لو ناسيا) وفي العمدر وايتان ولا يقضى على غائب الا بحضرته نائبه حقيقة كوكيله او شرعا كوصي نصبه القاضي او حكما بان كان ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر فان كان شرط لا يصح (ويقرض القاضي مال اليتيم ويكتب ذكرا الحق) ولا يجوز ذلك للوصي ولا للاب في الاصح

(\*) فصل (\*)



ولو حكم الخصمان من يصلح قاضيا ليحكم بينهما صحيح ونفذ حكمه  
عليهما بينة او اقرار او نكول واخباره باقرار احدا لخصمين وبعد الة  
الشاهد حال ولايته واكل منهما ان يرجع قبل حكمه لا بعده واذا رفع  
حكمه الى قاض آخر امضاءه ان وافق مذهبنا ولا نقضه ( ولا يصح  
التحكيم في حدود وود يصح في سائر المجتهدات قالوا ولا يفتى به دفعا  
لتجاسر العوام ( ولو حكماه في دم خطاء فحكم بالدية على العاقلة  
لا ينفذ ) ولا يصح حكم المحكم ولا المولى لا بويه وولده وزوجته و يصح  
عليهم و يصح لمن ولاه عليه

( مسائل شتى )

ليس لذى سفلى عليه علو لغيره ان يتدفى سفله او ينقب كوة بلا رضى  
ذى العلو ولا لذى العلو ان يبنى عليه ( وعند مالكل منهما فعل  
ملا ضرر فيه بلا رضى الآخر ) وقيل قولهما تفسير لقوله ( وليس  
لاهل زايقة مستطيلة ينشعب منها مستطيلة غير نافذة فتح باب فى المنشعبة  
( وفى النافذة ومستديره لزق طرفاهما لهم ذلك ) ومن ادعى هبة فى وقت  
فسئل بينته فقال جمعدنى الهبة فاشترته منه اولم يقل ذلك فبرهن على  
الشراء بعد وقت الهبة يقبل ولو قبله لا يقبل ( ومن ادعى ان زيدا اشترى  
جاريته فانكر زيدا وتركه هو خصومه حل له وطئها ( ومن اقر بقبض  
عشرة وادعى انها زوف او نبه رجة صدق لان ادعى انها ستوقفة ولا ان  
اقر بقبض الحيا او حقه او الثمن او بالاستيفاء ( والزيف ما يرد به بيت المال  
( والنهر رجة ما يرد به التجار ايضا ) والستوقفة ما غلب غشه ( ومن قال لمن  
اقر له بالف ليس لى عليك شى ثم قال فى مجلسه نعم لى عليك الف لا يقبل  
بلا حجة بخلاف ما لو كذب من قال له اشتريت منى هذا ثم صدقه ( ومن قال لمن  
ادعى عليه مالا ما كان لك على شى قط فبرهن عليه به فبرهن هو القضاء  
اولا ابراء قبل برهانه وان زاد على انكاره ولا اعرفك فلا ( ولو ادعى على آخر  
بيع امته منه واراد ردها بعيب فانكر فبرهن المدعى على البيع والمنكر  
على البرائة من كل عيب لا يسمع برهان المنكر ( وذكر ان شاء الله



في آخره يكمل كله وعندهم - آخره فقط وهو استحقاق

(\*) فصل (\*)

مات نصراني فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه بل قبله فالقول له  
(وكذا لو مات مسلم فقالت زوجته اسلمت قبل موته وقال الوارث بل بعده  
(وان قال المودع هذا ابن المودعي الميت لا وارث له غيره دفع الوديعة  
اليه (وان قال الاخر هذا ابنه ايضا وكذبه الاول وقضى الاول (ولو  
قسم الميراث بين الورثة او الغرماء بشهادة لم يقولوا فيها لانعرف له وارثا  
او غريبا آخر لا يؤخذ منهم كفيل وهو احتياط ظلم وعندهما يؤخذ (ومن  
ادعى عقار الله ولاخيه الغائب وبرهن عليه دفع اليه نصفه وترك باقيه مع  
ذي اليد بلاخذ كفيل منه ولو جاحدا (وقالا ان كان جاحدا اخذ النصف  
الاخر منه ووضع عند امين (وفي المنقول يؤخذ منه بالاتفاق وقيل  
على الخلاف (واذا حضر الغائب دفع اليه نصيبه بدون اعادة البيعة (ومن  
اوصى بثلث ماله فهو على كل مال له (ولو قال مالي او ما املك صدقة  
فهو على مالي الزكاة (و يدخل فيه ارض الشعر عند ابني يوسف خلافا  
لمحمد (فان لم يكن له مال غيره امسك منه قوته فاذا اصاب مالا تصدق  
بمثل ما امسك (ومن اوصى اليه فلم يعلم فهو وصى بخلاف التوكيل (وقيل  
في الاخبار بالتوكيل خبر فردوان فاسق لا في العزل منه الا خبر عدل  
او مستورين وعندهما هو كالاول (وكذا الخلاف في اخبار السيد  
بجناية عبده والشفيع بالبيع والبكر بالثرويج ومسلم لم يهاجر بالشرائع  
ولو باع القاضى او امينه عبد الغرماء واخذ المال فضاغ واستحق العبد  
لا يضمن ويرجع المشتري على الغرماء (ولو باعه الوصى لاجلهم بامر القاضى  
ثم استحق او مات قبل قبضه وضاغ المال رجع المشتري على الوصى وهو  
على الغرماء (ولو قال لك قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجم او القطع  
او الضرب فافعله وسعك فعله (وكذا في العدل غير العالم ان استفسر  
فاحسن تفسيره والا فلا (ولا يعمل بقول غير العدل مطلقا لم يعاين بسبب  
الحكم (ولو قال قاض عزل لشخص اخذت منك الفا ودفعتها الى فلان



قضيت بها عليك ( او قال قضيت بقطع يدك في حق فقال بل اخذتها و قطعت  
ظما واعترف بكون ذلك حال ولايته صدق القاضي ولا يمين عليه ) ولو قال  
فعلته قبل ولايتك او بعد عزلك و ادعى القاضي فعله في ولايته قال قول له  
ايضا هو الصحيح ( والقاطع والاخذ ان كانت دعواه كدعوى القاضي  
ضمن هنا لافي الاول

(\*) كتاب الشهادات (\*)

هي اخبار بحق للغير على الغير عن مشاهدة لا عن ظن ( ومن تعين لتحملها  
لا يسمعه ان يتمتع منه ) ويفترض اداؤها بعد التحمل اذا طلبت منه الا ان يقوم  
الحق بغيره وسترها في الحدود افضل ويقول في السرقة اخذ لا سرق  
( و شرط للزنا اربعة رجال ) وللقصاص وبقيّة الحدود درجلان ( وللولادة  
والبكاره و عيوب النساء مما لا يطلع عليه الرجال امرأة ) وكذا الاستهلال  
الموارد في حق الصلاة لا الارث وعندهما في حق الارث ايضا ( ولغير  
ذلك رجلان او رجل وامرأتان مالا كان او غير مال كالنكاح والرضاع  
والطلاق والوكالة والوصية ) و شرط لكل الحرية والاسلام والعدالة  
وافظ الشهادة ( فلا تصح لو قال اعلم او اتيقن ولا يسأل قاض عن شاهد  
يلا طعن الخصم الا في حد او قود ) وعندهما يسأل في سائر الحقوق  
سرا وعلنا وبه يفتى في زماننا ( ويجزى الاكتفاء بالسر ويكتفى للتركية  
هو عدل في الاصح ) وقيل لا بد من قوله عدل جاز الشهادة ( ولا يصح  
تعديل الخصم بقوله هو عدل لكن اخطأ او نسي فان قال هو عدل  
صدق ثبت الحق ( ويكفي الواحد بتركية السر والترجمة والرسالة الى  
المزني والاثنان احوط ) وعند محمد لا بد من الاثنين وتشرط الحرية في تركية  
العلانية دون السر

(\*) فصل (\*)

يشهد بكل ما سمعه او رآه كالبيع والاقرار وحكم الحاكم والغصب والقتل  
وان لم يشهد عليه ويقول اشهد لا اشهدني ( ولا يشهد على شهادته غيره  
اذا سمع اداؤها واشهاد الغير عليها ما لم يشهد هو عليها ) ولا يعمل شاهد  
ولا قاض ولا راو وبخطه ما لم يتذكر وعندهما يجوز ان كان محفوظا في يده



ولا يشهد بماله بما فيه الا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضى  
واصل الوقوف اذا اخبر بهما من يثق به من عدلين او عدل و عدلتين (او في  
الموت يكفي العدل ولو انثى هو المختار) ويشهد من رأى جالساً بمجلس القضاء  
يدخل عليه الخصوم انه قاض (ومن رأى رجلاً وامراً يسكنان معاً وبينهما  
انبساط الازدواج انه زوجته) (ومن رأى شيئاً سوى الآدمى في يد متصرف  
فيه تصرف الملاك انه له ان وقع في قلبه ذلك) (والآدمى ان علم رقه  
او كان صغيراً لا يعبر عن نفسه فكذلك) (ولو فسر للقاضى انه شهد بالتسامع  
او بمعاينة اليد لا يقبلها) (ومن شهد انه حضر دفن زيد او صلى عليه  
قبلت وهو عيان

(\*) باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل (\*)

لا تقبل شهادة الاعمى خلا فلا بى يوسف فيما اذا تحملها بصيراً (ولا  
شهادة المملوك والصبي الا ان تحمل حال الرق والصغر وادى بعد العتق  
والبلوغ) (ولا شهادة المحدث في قذف وان تاب الا ان حد كافر ثم اسلم  
(ولا الشهادة لاصله وان علا وفرعه وان سفل وعبد ومكاتبه ومن احسد  
الزوجين للاخر والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما) (ولا شهادة  
المخنت الذى يفعل الردى والنايحة والمغنية والعدو بسبب الدنيا على عدوه  
(ومدمن الشرب على اللهو ومن يلعب بالطيور او الطنبور او يغنى للناس  
او يلعب بالترد او يقامر بالشرط نج او تفوته الصلاة بسببه او يرتكب ما يوجب  
الحد او يأتى كل الربوا او يدخل الحمام بلا ازار او يفعل ما يستخفف به كالبول  
والاكل على الطريق او يظهر سب السلف) (وتقبل الشهادة لاختيه وعمه  
ومحرمه رضاعاً ومصاهرة) (وشهادة اهل الاهواء الا الخطابية والذى على  
مثله وان اختلفا ملة) (وعلى المستأمن دون عكسه والمستأمن على مثله ان  
كانا من دار واحدة وعدو بسبب الدين ومن الم بصيرة ان اجتنب  
من الكبراء وغلب صوابه والاقلف والخصى وولد الزنا والخنى والعمال  
والمعتق لمعتقه) (والمعتبر حال الشاهد وقت الاداء لا التحمل) (ولو شهدا  
ان اباهما وصى الى زيد وزيد عيه قبلت وان انكر فلا) (ولو شهدا



ان اياهما الغائب وكله لا تقبل وان ادعاء (ولو شهد دينا ميت انه  
اوصى الى زيد وهو يدعيه قبلت) وكذا لو شهد مديوناه او من اوصى  
لهما او وصياه (ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد وهو ما يفسق به  
من غير ايجاب حق للشرع او للعبد نحو هو فاسق او اكل الربوا وانه  
استأجرهم) وتقبل على اقرار المدعي بفسقهم وعلى انهم عبيد  
او محدودون في قذف او شاربوا خرا او قذفة او شركاء المدعي او انه  
استأجرهم لها بكذا واعطاهم ذلك مما لي عنده او اني صالحتهم بكذا  
ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على فشهدوا (ومن شهد ولم يرح  
حتى قالت او همت ببعض شهادتي قبل ان كان عدلا

(\*) باب الاختلاف (\*)

شرط موافقة الشهادة الدعوى (فلو ادعى دار اشراء وارثا وشهدا  
بملك مطلق ردت وفي عكسه تقبل) وكذا شرط اتفاق الشاهدين  
لفظا ومعنى (فلا تقبل لو شهدا أحدهما بالالف او مائة او طلبة والآخر  
بالفين او بمائتين او بطمفتين او ثلاث وعندهما تقبل على الأقل (ولو شهد  
أحدهما بالالف والآخر بالالف ومائة والمدعي يدعي الاكثر قبلت على  
الالف اتفاقا) وكذا مائة ومائة وعشرة وطلبة او طلبة ونصف  
(ولو شهدا بالالف او بقرض الف وقال أحدهما قضى منها كذا قبلت  
على الالف لا على القضاء ما لم يشهد به آخر) وينبغي لمن علمه ان  
لا يشهد حتى يقر المدعي به (ولو شهدا بقتله زيدا يوم النحر بمكة وآخران  
بقتله آياه فيه فيه بكوفة رد تافان قضى بأحدهما ولا بطلت الاخرة) ولو  
شهدا بسرقة بقرة وان اختلفا في لونها قطع وان اختلفا في الذكورة  
والانوثة لا وعندهما لا يقطع فيهما وفي العصب لا تقبل اتفاقا (ولو شهد  
واحد بالشراء او الكتابة بالالف والآخر بالالف ومائة ردت) وكذا العتق  
على مال والصالح عن قود والرهن والخلع ان ادعى العبد والقاتل والراهن  
والمرأة (وان ادعى الآخر كان كدعوى الدين) والاجارة كالبيع عند  
اول المدة وكالدين بعدها (وفي النكاح تقبل بالالف استحصانا) ولا فرق  
فيه بين دعوى الأقل او الأكثر وقال ردت فيه ايضا) ولا بد من الجر



شهادة الارث بان يقول الشاهدمات وتركه ميراثا للمدعى او مات وهذا ملكه او في يده خلافا لابي يوسف ( فان قال كان هذا الشئ لابي المدعى اطاره من ذى اليدا واودعه اياه قبلت بلا جر ) وان شهدا ان هذا الشئ كان في يد المدعى منذ كذا ردت ( وان شهدا انه كان ملكه قبلت ولو اقر المدعى عليه انه كان في يد المدعى امر بالدفع اليه ) وكذا لو شهدا باقراره بذلك

(\*) باب الشهادة على الشهادة (\*)

تقبل في غير حدود وود ان تكرر ( وشرط لها تعذر حضور الاصل بموت او مرض او سفر وان يشهد عن كل اصل اثنان لا تغاير فرعى الشاهدين ) وصفتها ان يقول الاصل اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا ( وبقول الفرع عند الاداء اشهدان فلانا اشهدني على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي به ) و يصح تعديل الفرع اصله واحد الشاهدين الاخر فان سكت عنه جاز ونظر في حاله عند ابي يوسف وقال محمد ترد شهادته ( وتبطل شهادة الفرع بانكار الاصل الشهادة ) وان شهدا على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان القلانية وقالوا اخبرانا انهما يعرفانها وجاء المدعى بامرأة لم يدريانها هي ام لا قيل له هات شاهدين انها هي ( وكذا في نقل الشهادة فان قال قيهما التهمة لا يجوز حتى ينسبها الى فخذها والتعريف يتم بذكر الجدا والفخذ او بنسبة خاصة ( والنسبة الى المصر او الى المحلة الكبيرة عامة والى السكة الصغيرة خاصة

(\*) باب الرجوع عن الشهادة (\*)

لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض ( فلو ادعى المشهود عليه رجوعهما عند غيره لا يحلفان ) ولا يقبل برهانه عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه اياهما ( فان رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعده لا ينقض ) وضمننا ما اتلفاه بها اذا قبض المدعى مداه ديننا او عيننا فان رجعا احدهما ضمن نصفنا ( والعبرة لمن بقى لا لمن رجع ) فان شهد ثلاثة ورجع واحد لا يضمن فان رجع آخر ضمننا نصفنا ( وان شهد رجل وامرأتان



فرجعت واحدة ضمننت ربعا فان رجعتا ضمننتا نصفاً (وان شهد رجل  
وهشيرة نسوة فرجع ثمان لا يضمن شيئاً فان رجعت اخرى ضمن التسع  
ربعا فان رجع العشر ضمن نصفاً وان رجع الكل فعلى الرجل سـدس  
وعليهن خمسة اسداس ) وعندهما عليه نصف و عليهن نصف  
( وان شهد رجلان وامرأة ورجعوا فالغرم على الرجلين خاصة  
ولا يضمن راجع شهد بنكاح بمهر مسمى عليها او عليه الا ما زاد على  
مهر المثل ( ولا من شهد بطلاق بعد الدخول ) ويضمن في الطلاق  
قبل الدخول نصف المهر ( وفي البيع مانقص عن قيمة المبيع ) وفي العتق  
القيمة ( وفي القصاص الدية فقط ) ويضمن الفرع ان رجع لا الاصيل  
ان قال ما شهدته على شهادتي ولو قال اشهدته وغلطت ضمن ( عند  
محمد لا عندهما ) وان رجع الاصل والفرع ضمن الفرع فقط و عند  
محمد يضمن المشهود عليه اي الفريقين شاء ( وقول الفرع كذب  
اصلي او غلط ليس بشيء ) وان رجع المزكى عن التركة ضمن خلافا  
لها ( ولا يضمن شاهد الا حصان برجوعه ) ولو رجع شاهد اليمين  
وشاهد الشرط ضمن شاهد اليمين خاصة ( ولو رجع شاهد الشرط  
وحده اختلف المشايخ ) ومتى علم انه شهد زورا شهر ولا يعزرو عندهما  
يوجع ضربا ويحبس

( كتاب الوكالة )

هي اقامة الغير مقام نفسه في التصرف ( وشرطها كون الموكل من تملك  
التصرف والوكيل يعقل العقد ويقصده ) فصحيح توكيل الحر البالغ او  
المأذون حرا بالغاً او مأذونا او صبياً عاقلاً او عبداً محجورين بكل ما يعقده  
هو بنفسه ( وبايفاء كل حق وباستيفائه الا في حد وقود مع غيبة الموكل  
) وبانحصومة في كل حق بشرط رضى الخصم لازوماً الا ان يكون  
الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم او غائباً مسافة سفر او مريداً  
للسفر او مخدرة غير معتادة الخروج الى مجلس الحاكم ( وعندهما لا يشترط  
رضى الخصم وحقوق عقد يضيفه الوكيل الى نفسه كبيع واجارة و صلح  
عن اقرار تتعلق به ان لم يكن محجوراً فيسلم المبيع ويتسلمه ويقبض الثمن



ويطالب به ويرجع به عند الاستحقاق (وخاصم في غيب مشريه ويرده به  
ان لم يسلمه الى موكله وبعد تسليمه لا الا باذنه ويخاصم في غيب مبيعه  
(وفي شفيعته ان كان في يده وكذا شفيعته مشريه والملاك يثبت للموكل ابتداء  
فلا يعتق قريب وكيل شراء) وحقوق عقد يضيقه الى موكله يتعلق  
بالموكل كمنكاح وخلع وصالح عن انكار او دم عمد وكتابة وعتق على مال  
وهبة وصدقة واعارة وايداع ورهن واقراض وشركة ومضاربة (فلا  
يطلب وكيل الزوج بالمهر ولا وكيل المرأة بتسليمها ولا يبدل الخلع  
والمشتري منع الثمن عن الموكل فان دفعه اليه صح ولا يطالب به الوكيل ثانيا  
(وان كان للمشتري على الموكل دين وقعت المقاصة به وكذا ان كان له على  
الوكيل دين خلافا لابي يوسف ويضمنه الوكيل للموكل) فان كان دينه  
عليهما فالمقاصة بدين الموكل دون الوكيل

(\*) باب الوكالة بالبيع والشراء (\*)

لا يصح التوكيل بشراء شيء يشمل اجناسا كالرقيق والثوب والدابة او ما  
هو كالا جناس كالدار وان بين الثمن (فان سمي نوع الثوب كالهروى  
جاز) وكذا ان سمي نوع الدابة كالفرس والبغل (او بين ثمن الدار  
والمحله) (او بين جنس الرقيق كالعبد ونوعه كالتركي) (او ثمننا يعين نوعا  
او هم فقال ابتع لي مارأيت) ولو وكله بشراء الطعام فهو على البر  
ودقيقه (وقيل على البر في كثير الدراهم وعلى الخبر في قليلها وعلى  
الدقيق في وسطها) (وفي متخذ الوليمة على الخبر بكل حال) (وصح التوكيل  
بشراء عين بدين له على الوكيل وفي غير العين ان هلك في يد الوكيل  
فعليه وان قبضه الموكل فهو له (وقال هو لازم للموكل ايضا وهلاكه  
عليه اذا قبضه الوكيل) (وعلى هذا اذا مره ان يسلم ما عليه او يصرفه  
(ولو وكل عبدا ليشتري نفسه له من سيده فان قال يعني نفسي لفلان  
فباع فهو له وان لم يقل لفلان عتق) (وان وكل العبد غيره ليشتريه  
من سيده فان قال الوكيل للسيد اشترته لنفسه فباع عتق على السيد  
ولاؤه) (وان لم يقل لنفسه فهو للوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه



العبد لاجل الثمن للمولى ( واذا قال الوكيل لمن وكله بشراء عبد اشتريت  
لث عبد ا فأت وقال الموكل اشترته لنفسك فاقول للموكل ان لم يكن  
دفع الثمن والا فلو وكيل (ولو وكيل طلب الثمن من الموكل وان لم يدفعه  
الى المبيع وحبس المشتري لاجله) فان هلك قبل حبسه هلك على الامر  
ولا يسقط ثمنه وان بعد حبسه يسقط (وعند ابى يوسف هو كالرهن  
(وليس للوكيل بشراء معين شراؤه لنفسه فان شراه بخلاف جنس مسمى  
من الثمن او بغير النقود وقع له) ~~وكذا~~ ان امر غيره فشراه بغيره  
وان بحضوره فله موكل وفي غير المعين هو للوكيل الا ان اضاف العقد الى مال  
الموكل او اطلق ونوى له (ويعتبر في السلم والصرف مفارقة الوكيل لا الموكل  
(ولو قال يعنى هذا الزيد فباع ثم انكر كونه زيدا امره فلزبدا خذ  
ان لم يصدق انكاره فان صدقه لا يأخذه جبرافان سلمه المشتري اليه صح  
(ومن وكل بشراء رطل لحم بدرهم فشرى رطلين بدرهم بماباع رطل  
بدرهم لزم موكله رطل بنصف درهم وعندهما يلزمه الرطلان بالدرهم  
(ولو وكل بشراء عبيدين بعينهما فشرى احدهما جاز) وكذا لو وكل  
بشرايهما بالف وقيمتيهما سواء فشرى احدهما بنصفه او باقل وان باكثر  
لاوقالا يجوز ان ايضا كان مما يتغايين فيه وقد بقى ما يشتري بمثله الاخر فان  
شرى الاخر بما بقى قبل الخصومة جاز اتفاقا (فان قال الوكيل بشراء عبد  
غير معين بالف وقال الموكل بنصفه فان كان قد دفع اليه الالف صدق الوكيل  
ان ساوى الالف (وان لم يكن دفعها فان ساوى نصفها صدق الموكل  
وان ساواها تحالقا والعبد للمأمور) (وكذا في معين لم يسم له ثمن فشراه واختلفا  
في ثمنه ولا عبرة لتصدق المبيع في الاظهر

### ❖ فصل ❖

لا يصح عقد الوكيل بالبيع والشراء مع من ترد شهادته له (وقالا لا يجوز  
بمثال القيمة الا في العبد والمكاتب) (والوكيل بالبيع يجوز بيعه بما قل او اكثر  
وبالعرض وقالا لا يجوز الا بمثل القيمة وبالنقود) (ويجوز بيعه بالنسيئة وبيع  
نصف ما وكل ببيعه واخذه باثمن كفيلا اورهننا) فلا يضمن ان نوى ما على



الكفيل او صاع الرهن في يده (ولو وهب الثمن من المشتري وابرأه منه او حط منه جاز ويضمن وعند ابى يوسف لا يجوز) (وكذا الخلاف لو اجله او قبل به حواله) (ولو اقاله صح وسقط الثمن عن المشتري ولزم الوكيل وعند ابى يوسف لا يسقط عن المشتري) (والوكيل بالشراء يجوز شراؤه بمثل القيمة وزيادة يتغابن بها وهي ما يقوم به مقوم وقدر في العروض ده نيم وفي الحيوان ده بازده) (وفي العقار ده دوازده لاجل لا يتغابن بها) (ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز وقال لا يجوز الا ان باع الباقي قبل الخصومة وهو استحسان) (وان وكل بشراء عبد فاشترى نصفه لا يلزم الموكل الا ان اشترى باقيه قبل الخصومة اتفاقا) (ولورد المبيع على الوكيل بعيب بقضاء رده على امره مطلقا فيما لا يحدث مثله) (وكذا فيما يحدث مثله ان بينة او نكول) (وان باقرار فلا يلزم الوكيل) (ولو باع نسيئة وقال الموكل امرتك بالتقيد وقال بل اطلقت صدق الموكل وفي المضاربة او المضارب) (ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده فيما وكلا به في خصومة ورد ودية وقطاء دين وطلاق وعتق لا عوض فيهما) (وليس للوكيل ان يوكل الا باذن موكله او بقوله اعمل برأيك) (فان اذن فوكل كان الثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني) (فلا ينعزل بعزله ولا بموته وينعزل بجموت الاول) (وان وكل بلا اذن فعقد الثاني بحضرة جاز) (وكذا لو عقد بغيبته فاجازه او كان قد قدر الثمن) (ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف في مال طفله ببيع او شراء ولا تزويجه) (وكذا الكافر في حق طفله المسلم

(\*) باب الوكالة بالخصومة والقبض (\*)

للوكيل بالخصومة القبض خلافا لفرق الفتوى اليوم على قوله ومثله الوكيل بالتقاضي (وللوكيل يقبض الدين بالخصومة قبل القبض خلافا لهما) (ولو وكيل باخذ الشفعة بالخصومة قبل الاخذ اتفاقا) (وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او بالقسمة او بالرد بالعيب) (وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرته وليس للوكيل بقبض العين بالخصومة فلو برهن ذوا اليد على الوكيل بقبض عبدان موكله باعه منه تقصير يد الوكيل) (ولا يثبت البيع فيلزم إعادة البيعة اذا حضر الموكل



كما تقصر يد الوكيل بنقل الزوجة أو العبد ( ولا يثبت الطلاق والعق  
لو برهننا عليهما بلا حضور الموكل ) ( و اقرار الوكيل بالخصومة على  
موكله عند القاضي صحيح لا عند غير القاضي خلافا لابي يوسف ) لكن  
لو برهن عليه انه اقر في غير مجلس القضاء خرج عن الوكالة ولا يدفع اليه  
المال كالأب أو الوصي اذا اقر في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال  
( ولا يصح توكيل رب المال كفيله بقبض ما على المكفول عنه ومن صدق  
مدعى الوكالة بقبض الدين امر بالدفع اليه فان صدقه صاحب الدين  
والا امر بالدفع اليه ايضا ورجع به على الوكيل ان لم يهلك في يده وان  
هلك لا الا ان كان ضمنه عند دفعه او دفع اليه على اذنه غير مصدق  
وكالته ) ومن صدق مدعى الوكالة بقبض الأمانة لا يؤمر بالدفع اليه  
( وكذا لو صدقه في دعوى شراؤه من المالك ) ولو صدقه في ان المالك  
مات وتركه ميراثا له امر بالدفع اليه ( ولو ادعى المديون على الوكيل  
بقبض الدين استيفاء الدائن ولا يثبت له امر بدفعه اليه ولا يستخلفه انه  
ما لم يعلم استيفاء موكله بل يتبع رب الدين ويستخلفه انه ما استوفى ) ولو ادعى  
البائع على الوكيل الزد بالعيب ان موكله رضى به لا يؤمر بدفع الثمن  
قبل حلف المشتري ) ومن دفع اليه آخر عشرة ينفقها على اهله فانفق  
عليهم عشرة من عنده فهي بها

❖ باب عزل الوكيل ❖

للوكل عزل وكيله الا اذا تعلق به حق الغير كوكيل الخصومة بطلب  
الخصم ) ويتوقف انزاله على علمه فتصرفه قبله صحيح ( وتبطل  
الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا ) ( وحده شهر عند ابي يوسف  
وحول عند محمد وهو المختار ) بلحاظه بدار الحرب مرتدا خلافا لهما  
( وكذا بعجز موكله مكاتبا وبحجره مأذونا وافتراق الشريكين ) ( وتصرف  
الموكل فيما وكل به ) ( ولا يشترط في الموت وما بعده علم الوكيل  
❖ كتاب الدعوى ❖

هي اخبار بحق له على غيره ( والمدعى من لا يجير على الخصومة ) ( والمدعى عليه



من يجبر ( ولا يصح الدعوى الا بذكر شيء علم جنسه وقدره  
 ) فان كان ديناً ذكر انه يطالب به وان كان عيناً نقلها ذكر انها في يد  
 المدعى عليه بغير حق وان يطالب به باولاد من احضارها ان امكن  
 ليشار اليها عند الدعوى وعند الشهادة او الحلف وان تعذر ذلك فقيمتها  
 ( وفي العقار لا يحتاج الى قوله بغير حق ولا تثبت اليد فيه يتصادقهما بل بينة  
 او علم القاضي في الصحيح ) ولا بد فيه من ذكر البلد والمحلة والحدود  
 الاربعة في الدعوى والشهادة واسماء اصحابها ونسبهم الى الجدة ( وفي  
 الرجل المشهور يكتفي بذكره فان ذكر ثلاثة وترك الرابع صحيح وان ذكره  
 وغلط فيه لا ) واذا صحت سأل القاضي الخصم عنها فان اقر حكم عليه  
 وان انكر سأل المدعى البينة فان اقامها والا حلف الخصم ان طلبه خصمة  
 فان حلف انقطعت الخصومة حتى تقوم البينة ( وان نكل مرة او سكت  
 بلا آفة فقضى بالنكول صحيح ) وعرض اليمين ثلاثاً للقضاء احوط ولا ترد  
 يمين على مدع ( ولا يقضى بشاهد ويمين ) ولا يحلف في نكاح  
 ورجعة وفي وائلا واستيلا وورق ونسب وولا وعندهما يحلف  
 وبه يفتى ولا في حدود لعان ( والسارق يحلف فان نكل ضمن ولا يقطع  
 ) ويحلف الزوج ان ادعت الطلاق قبل الدخول اجماعاً فان نكل ضمن  
 نصف المهر وكذا في النكاح ان ادعت مهرها ( وفي النسب ان ادعى  
 حقاً كارت وتنفقة وغيرهما ) وفي القصص اوصاف نكل في النفس حبس  
 حتى يقرأ ويحلف وفيما دونها يقتصر وعندهما يضمن الارش فيهما  
 ) فان قال المدعى لي بينة حاضرة وطلب يمين خصمه لا يحلف ( ويكفل  
 بنفسه ثلاثة ايام فان ابى لازمه ودار معه حيث دار وان كان غريباً يقرأ  
 او يلازم قدر مجلس القاضي ( واليمين بالله تعالى لا بطلاق وعتاق  
 وقيل ان الحلف لهم صحيحهم في زماننا ) ويغلظ بذكر صفاته ان شاء  
 القاضي ويحترز من التكرار لا بزمان او مكان ( ويحلف ان يهودى بالله  
 الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام ) والنصراني بالله الذي  
 انزل الانجيل على عيسى عليه السلام ( والمجوسى بالله الذي خلق  
 النار ) والوثني بالله ولا يحلفون في معابدهم ) ويحلف على الحاصل



ففي البيع والنكاح بالله ما ينسب كما يبيع قائم أو نكاح قائم في الحال ( وفي  
الطلاق ما هي بآين منك الآن ) وفي الغصب ما يجب عليك رده ( وفي  
الوديعة ماله هذا الذي ادعى في يدك ووديعة ولا شيء منه ولا له قبلك  
حق ) لا على السبب نحو بالله ما بعته خلافا لآبي يوسف ( فان كان  
في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعى حلف على السبب اجساما  
كدعوى الشفعة بالجوار ونفقة المبتوتة والخصم لا يراهما ( وكذا في سبب  
لا يرتفع كعبد مسلم يدعى العتق بخلاف الكافر والامة ) ومن ورث  
شيئا فادعاه آخر حلف على العلم وان شراه او وهب له فعلى البتات  
ولو افتدى المنكر يمينه او صالح عنها شيء صحيح ولا يحلف بعده

(\*) باب التحالف (\*)

( ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع او فيهما حكم لمن برهن ) وان برهننا  
فلثبت الزيادة وان عجزا عن البرهان قيل لهما اما ان يرضى احدهما  
بدعوى الآخر والافسخنا البيع ( فان لم يرض احدهما بدعوى الآخر  
تحالفا وبدأ يمين المشتري وفي المقايضة بايهما شاء ) ومن نكل لزمه دعوى  
صاحبه وان حلفا فسخ القاضى البيع بطلب احدهما ولا تحالفا لو اختلفا  
في الاحل او شرط الخيار او قبض بعض الثمن وحلف المنكر ( ولا يعد  
هلاك المبيع وحلف المشتري ) وعند محمد يتحالفان ويفسخ وتلزم القيمة  
وكذا الخلاف لو تعذر الرد وهو قائم ( ولا يعد هلاك بعضه الا ان يرضى  
بترك حصته الهالك ) وعندهما يتحالفان ويرد الباقي ( والقول للمشتري  
في حصة الهالك عند أبي يوسف وتلزم قيمته عند محمد ) وتعتبر  
قيمتها في الانقسام يوم القبض ( وان اختلفا في قيمة الهالك فالقول للبائع  
( وان برهننا فبرهنا ) وان اختلفا في قدر الثمن بعد اقامة البيع  
تحالفا وعاد البيع ان لم يقبض البائع المبيع وان قبضه فلا تحالف خلافا  
لمحمد ( ولو في قدر رأس المال بعد اقالة السلم فالقول للمسلم اليه فيه  
ولا يعود السلم ) ولو اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة او فيهما قبل استيفاء  
المنفعة تحالفا وترادا ( وبدأ يمين المستأجر ان اختلفا في الاجرة ويمين  
الموخر لو في المنفعة وايهما نكل لزمه دعوى الآخر وايهما برهن قبل



( وان برهنا فحجة المستأجر في المنفعة وحجة المودجر في الاجرة ) وبعد استيفاء  
المنفعة لا يتحالفان والقول للمستأجر وبعد استيفاء البعض يتحالفان  
( وتفسخ فيما بقي والقول للمستأجر فيما مضى ) وان اختلفا في قدر  
بدل الكتابة لا يتحالفان والقول للعبد وقال يتحالفان وتفسخ  
( وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لهما فيما صلح لهما  
وله فيما صلح له اولهما وبعد موت احدهما القول في الحمل للحى ) وعند ابى  
يوسف كذلك في الزائد على جهاز مثلها وفي جهاز مثلها لهما ولورثتها  
وعند محمد للرجل اولورثته ( وان كان احدهما مملوكا فكل للحرف في الحياة  
وللحى في الموت وقال المأذون والمكاتب كالحر

( \* ) فصل ( \* )

قال ذو اليد هذا الشئ اودعنيته فلان الغائب او اعارته او اجريته او رهنه  
او غصبته منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة المدعى ( وقال ابو يوسف  
فمن عرف بالخیل لا تندفع وبه يؤخذ ) وان قال الشهود اودعته من لا نعرفه  
لا تندفع بخلاف قولهم نعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه حيث تندفع عند الامام  
خلاف لمحمد ولو قال شريته منه لا تندفع وكذا لو قال المدعى سرقته او غصبته  
منى وان برهن ذو اليد على ايداعه لانه ثبت ( وكذا ان قال المدعى سرق منى خلافا  
لمحمد ) ولو قال المدعى ابتعته من زيد وقال ذو اليد اودعنيته هو اندفعت  
بلا حجة الا اذا برهن المدعى ان زيدا وكله بقبضه

( \* ) باب دعوى الرجلين ( \* )

لا تعتبر بينة ذى اليد في الملك المطلق وبينة الخسارج فيه احق ( برهنا  
على ما في يد اخر قضى به لهما ولو على نكاح امرأة سقطا وهى لمن صدقته  
( فان ارخا فالسابق احق ) وان اقرت لاحدهما قبل البرهان فهى له  
( فان برهن الاخر بعد ذلك قضى له ) فان برهن احدهما فقضى له ثم برهن  
لاخر لا يقبل الا ان اثبت سبقه ( وكذا لا يقبل برهان خارج على ذى يد  
نكاحه ظاهرا الا ان اثبت سبقه وان برهنا على شراى من اخر فلكل  
نصفه بنصف ثمنه او تركه وبترك احدهما بعد ما قضى لهما لا يأخذ



الآخر كله فان كان لا أحدهما يد أو تاريخ فهو أولى ( وان ارخا فالسابق  
 أولى ) ( وان كان لا أحدهما يد ولا آخر تاريخ فذو اليد أولى ) ( والشراء  
 أحق من هبة وصدقة مع قبض ) ( والهبة والصدقة فيما لا يحتمل القسمة  
 سواء ) ( وكذا الشراء والمهر عند أبي يوسف ) ( وقال محمد الشراء أولى  
 وعلى الزوج القيمة ) ( والرهن مع القبض أولى من الهبة معه ) ( فان كانت  
 بشرط العوض فهي أولى ) ( وان برهن خارجان على ملك مورخ أو شراء  
 مورخ أو من واحد غير ذي اليد فالسابق أولى ) ( وان برهن أحدهما  
 على لشراء من زيد والآخر عليه من بكر أو اتفق تاريخهما فهما سواء  
 ) ( وكذا لو وقت أحدهما فقط ) ( ولو برهن خارج على الشراء من شخص  
 وآخر على الهبة والقبض من غيره وآخر على الارث من أبيه وآخر على  
 الصدقة والقبض من رابع قضى بينهم ارباعا ) ( ولو برهن خارج على  
 ملك مورخ وذو اليد على ملك أقدم منه فهو أولى خلافا لمحمد في رواية  
 ) ( وكذا الخلاف لو كانت اليد لهما ولو برهن خارج وذو يد على ملك  
 مطلق ووقت أحدهما فقط فالخارج أولى ) ( وعند أبي يوسف ذو الوقت  
 أولى ) ( ولو كان المدعى في أيديهما أو في يد ثالث والمسئلة بحالهما فهما  
 سواء ) ( وعند أبي يوسف الذي وقت أولى وعند محمد الذي اطلق أولى  
 ) ( ولو برهن خارج وذو يد على النتاج فذو اليد أولى ) ( وكذا لو برهن  
 كل على تلقى الملك من آخر وعلى النتاج عنده ) ( ولو برهن أحدهما على  
 الملك المطلق والآخر على النتاج فهو أولى وكذا لو كانا خارجين ) ( ولو  
 قضى بالنتاج لذى اليد ثم برهن ثالث على النتاج قضى له الا ان يعيد  
 ذو اليد برهانه كالأمر برهن المقضى عليه بالملك المطلق على النتاج يقبل  
 وينقض القضاء ) ( وكل سبب لا يتكرر فهو مثل النتاج كنسج ثياب  
 لا تنسج الامرة وكمحلب اللبن واتخاذ الجبن واللبد والمر عزي وجز الضوف  
 ) ( وما يتكرر بمنزلة الملك المطلق كنسج الجزو كالبناء والغرس وزراعة  
 البر والحبوب ) ( وما اشكل رجع فيه الى اهل الخبرة فان اشكل عليهم  
 جعل كالمطلق ) ( وان برهن خارج على ملك مطلق وذو يد على الشراء  
 منه فهو أولى ) ( وان برهن كل منهما على الشراء من صاحبه ولا تاريخ



تھا تراوترک المال فی بدل ذی الید وعند محمد یقضى للمخرج ( وان ارخا فی  
العقار بلا ذکر قبض وتاریخ البخارج اسبق قضی لذی الید وعند محمد  
للمخرج ( وان اثبتا قبضا قضی لذی الید اتفاقا ) وان کان وقت ذی  
الید اسبق قضی للمخرج فی الوجهین ولا ترجیح بکثرة الشهود ( وان ادعی  
احد خارجین نصف دار والاخر کلها فالربع للاول ) وعندهما الثلث  
والباقی للاخر ( وان کانت فی یدهما فکلها المدعی کل نصف بقضاء  
ونصف بلا قضاء ) وان برهن خارجان علی تناج دابة وارخا قضی لمن وافق  
سنة تارینحه وان اشکل فلهما وان خالفهما بطلا ( وان برهن احد  
الخارجین علی غصب شیء والاخر علی ودیعتہ استویا

(\*) فصل فی التنازع بالایدی (\*)

لا یس الثوب اولى من الاخذ بکمه ( والراکب احق من الاخذ بالجمام  
( ومن فی السرج احق من الرديف ) وصاحب الحمل اولى من  
علق کوزه علیها ) والراکبان بلا شرح او فیه سواء وکذا الجالس  
علی البساط والمتعلق به ومن معه ثوب وطرفه مع آخر ( والحائط لمن  
جذوعه علیه او اتصل ببنائه اتصالا تر بیع لامن علیه هرا دی بل  
الجاران فیه سواء وان کان لكل علیه ثلثة جذوع فینهما ولا ترجیح  
بالا کثر منها ) وان کان لاحدهما ثلثة وللآخر اقل فهو لصاحب الثلثة  
والآخر موضع خشبته ( ولو لاحدهما جذوع وللآخر اتصال فلذی  
الاتصال وللآخر حق الوضع وقیل لذی الجذوع ) وذوبیت من دار  
کذی بیوت منها فی حق ساحتها ( ولو ادعی ارضا کل انهما فی یدیه وبرهنا  
قضی بیدهما ) وان برهن احدهما او کان لین فیها ابنی او حفر قضی  
بیده ( فی یدیه صبی یعبر عن نفسه قال انا حر قال قول له وان قال انا عبد  
لقلان فهو عبد لذی الید ) وکذا من لا یعبر عن نفسه فلو ادعی الحرية  
عند کبره لا یقبل بلا حجة

(\*) باب دعوی النسب (\*)

ولدت مبیعة لاقل من نصف سنة منذ بیعت فادماه البایع فهو ابنه



وهي ام ولده ويفسخ البيع ويرد الثمن وان ادعاه المشتري مع دعوته  
او بعدها (وكذا لو ادعاه بعد موت الام او عقبها ويرد حصته من الثمن  
في العتق وكل الثمن في الموت وقالوا حصته فيهما) ولو ادعاه بعد موته  
او عتقه ردت (ولو ولدت لاكثر من نصف سنة واكل من سنتين ان  
صدقة المشتري فالحكم كالأول والا فلا يثبت وان لاكثر من سنتين  
لا تصح دعوته (فان صدقة المشتري تثبت نسبه وحل على النكاح ولا يرد  
البيع ولا يعتق الولد) وان باع عبدا ولد عنده ثم ادعاه بعد بيع مشتريه  
صحت دعوته بعد ورد بيع مشتريه (وكذا لو كاتبه المشتري او كاتب امه  
او رهن او آجر او زوجها ثم كانت الدعوة صحت ونقضت هذه التصرفات  
(ولو باع احد توأمين ولد عنده فاعتقه مشتريه ثم ادعى البائع الآخر  
ثبت نسبهما وبطل عتق المشتري) ومن في يده صبي لو قال هو ابن زيد  
ثم قال هو ابني لا يكون ابنه وان جحد زيد بنوته وعندهما لا يصح ان جحد  
(ولو كان في يد مسلم وذمى فادعى المسلم رقه والكافر بنوته فهو حر ابن  
الكافر) ولو كان في يد زوجين فزعم انه ابنه من غيرهما وزعمت انه  
ابنهما من غيره فهو ابنهما (ولو استولد مشتراته ثم استحقت فالولد حر  
وعلى الاب قيمته يوم الخصومة فان مات الولد فلا شيء على ابيه وتركت له  
(وان قتله الاب غرم قيمته وكذا ان قتله غيره فاخذ دية ويرجع بقيته  
وبالثلث على بايعه لا بالعقر

(\*) كتاب الاقرار (\*)

هو اخبار بحق لاخر على نفسه ولا يصح الا لالمعلوم (وحكمه ظهور المقر به  
لا انشاؤه) فصح الاقرار بالخمر للمسلم لا بطلاق وعتاق مكرها (واذا  
اقر حر مكلف بحق معلوم او مجهول كشيء وحق صحيح ولزمه بيان المجهول  
بما له قيمته والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر (وفي مال لا يصدق  
في اقل من درهم) ومال عظيم نصاب من ما بين به فضة او غيرها) ومن  
الابل خمسة وعشرون (ومن البر خمسة اوسق) (ومن غير مال الزكوة  
قيمة النصاب) واموال عظام ثلثة نصاب (ودراهم ثلثة) (ودراهم  
كثيرة عشرة وعندهما نصاب) (وكذا دراهاهم درهم) (وكذا احدى عشر



(وان ثلث فكذلك) وكذا وكذا احد وعشرون) وان ثلث زيد مائة  
 (وان ربع زيد الف وكذا كل مكيل وموزون) وبشرك في عيب  
 فهو نصف عند ابي يوسف وعند محمد يؤمر بالبيان (وقوله على  
 او قبلي اقرار دين) فان وصل به هو وديعة صدق وان فصل لا (وعندي  
 او معي او في بيتي او في صندوقي او كيسي اقرار بامانة) ولو قال لمن ادعى  
 عليه القا اترزنها او انتقدها او اجلني بها او قد قضيتكها او ابرأتني منها  
 او وهبتها لي او تصدقت بها علي او احلتك بها فقد اقر وبلا ضمير لا  
 (ولو اقر بدين مؤجل وقال المقر له هو حال لزمه حالا وحلف المقر له  
 على الاجل) ولو قال على مائة ودرهم فالكل درهم (وكذا كل  
 مايكال او يوزن) ولو قال مائة وثوب او مائة وثوبان لزمه تفسير المائة  
 (وان قال مائة وثلاثة اثواب فالكل ثياب) ولو اقر بتمرفي قوصرة لزمه  
 او بنحاتم لزمه الحلقة والفص (وبسيف فالنصل والجفن والحمايل او بحجلة  
 فالكسوة والعيدان) (وان بدابة في اصطبل لزمه الدابة فقط وبثوب  
 في منديل لزمه وكذا بثوب في ثوب) (وان بثوب في عشرة اثواب لزمه ثوب  
 واحد عند ابي يوسف واحد عشر عند محمد) (ولو قال على خمسة  
 في خمسة لزمه خمسة وان نوى الضرب وبنية مع يلزم عشرة) (وفي قوله  
 على من درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة يلزمه تسعة وعندهما  
 عشرة) (وان قال له من داري ما بين هذا الجدار الى هذا الجدار فله  
 ما بينهما فقط) (وصحح الاقرار بالحمل وحل على الوصية من غيره وللحمل  
 ان بين سببا صالحا كارت او وصية) (فان ولدت حيا لاقل من نصف  
 حول مذاقر فله ما اقر به) (وان حيين فلهما وان ميتا فللموصى والمورث  
 (وان فسر ببيع او اقراض او اجهم الاقرار لغا) (وان اقر بشرط الخيار  
 لزمه المال وبطل الشرط

(\*) باب الاستثناء وما في معناه (\*)

صح استثناء بعدما اقر به لو متصل ولا لزمه باقيه وبطل استثناء  
 الكل (وان اقر بشيئين واستثنى احدهما او احدهما وبعض الآخر  
 بطل استثناءؤه خلا فلهما) (وان استثنى بعض احدهما او بعض



كل منهما صح اتفاقا (ولو استثنى كيلييا ووزنيا و عدد يامتقاربا من دراهم  
صح بالقيمة خلافا لمحمد) (ولو استثنى منها شاة او ثوبا و دارا بطل اتفاقا  
(من وصل باقراره ان شاء الله بطل اقراره) (وكذا ان علقه بمشيئة  
من لا تعرف مشيئته كالملائكة والجن) (ولو اقر بدار واستثنى بناءها كانا للمقر له  
(ولو قال بناؤها لي والعرصة له كان كما قال (وفص الحاتم ونخل البستان  
كبنائها) (وان قال له على الف من ثمن عبد لم اقبضه فان عينه قبل للمقر له  
سلم وتسلم ان شئت وان لم يعينه لزمه الالف ولغا قوله لم اقبضه (ولو قال  
من ثمن خر او خنزير لا يصدق وعندهما ان وصل صدق) (ولو قال من ثمن  
متاع او اقرضني وهي زيوف او نبه رجة لزمه الجياد ولا يلزمه قال  
ان وصل (وان قال من غصب او ودعة وهي زيوف او نبه رجة صدق  
(ولو قال ستوفة او رصاص فان وصل صدق والافلا) (ولو قال غصبت  
ثوبا وجاء بمعيب صدق) (ولو قال على الف الا انه ينقص مائة صدق  
ان وصل والالزم الالف) (ولو قال اخذت منك الفا ودعة فهلكت  
وقال المقر له اخذتها غصبا ضمن) (ولو قال بدل اخذت اعطيتني  
لا يضمن) (ولو قال غصبت هذا الشئ من زيد لابل من عمر وفهمو لزيد  
وعليه قيمته لعمر) (ولو قال هذا كان لي ودعة عندك فاخذته وقال  
الاخر هولي دفع اليه) (وان قال اجرت فرسي او ثوبي هذا فلانا فركبه  
او لبسه ورده على او اعترته او اسكنته داري ثم ردها على صدق) (وعندهما  
القول للمأخوذ منه) (ولو قال خاط ثوبي هذا بكذا ثم قبضته منه وادعاه  
الاخر فعلى هذا الخلاف في الصحيح) (ولو قال اقتضيت من فلان الف  
كانت لي عليه او اقرضته الف اثم اخذتها منه وانكر فلان فالقول له) (ولو قال  
زرع فلان هذا الزرع او بنى هذه الدار او هرس هذا الكرم لي استعنت به  
فيه وادعى فلان ذلك فالقول للمقر

❖ باب اقرار المريض ❖

دين صحته وما لزمه في مرضه بسبب معروف سواء (ويقدمان على  
ما اقر به في مرضه والكل مقدم على الارث) (ولا يصح تخصيصه



غير بما بقضاء دينه واققراره اوارثه لان يصدق ببقية الورثة ( وان اقر  
 لاجنبي صح ولو احاط بماله ( ولو اقر لاجنبي ثم اقر انه ابنه ثبت نسبه وبطل  
 اقراره ( ولو اقر لاجنبي ثم تزوجها لا يبطل اقراره ولو اوصى لها ثم تزوجها  
 بطلت ( ولو وهبها ثم تزوجها فلا رجوع ( وان اقر بغيام مجهول النسب  
 يولد مثله لمثله انه ابنه وصدق الغلام ثبت نسبه منه ولو مريض او شارك  
 الورثة ( و صح اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى و شرط  
 تصديق هؤلاء وكذا اقرار المرأة لكن شرط في اقرارها بالولد تصديق  
 الزوج ايضا وشهادة قائله و صح تصديقهم بعدم موت المقر الا تصديق  
 الزوج بعد موته او عندهما يصح ايضا ( وان اقر بنسب غير الولاد  
 كاخ وعم لا يثبت ويرثه ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيدا ( ومن مات  
 ابوه فاقرب باخ شاركه في ارث ولا يثبت نسبه ولو كان لا بينهما الميت  
 دين على شخص فاقرا احدهما بقبض ابيه نصفه فالنصف الباقي للآخر  
 ولا شيء للمقر

(\*) كتاب الصلح (\*)

هو عقد يرفع النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت وانكار فالال وكالبيع  
 ان وقع عن مال بمال فتثبت فيه الشفعة والرد بالعيب وخيار الرؤية  
 والشرط ( ويفسده جهالة البذل لاجهالة المصالح عنه ( وتشترط  
 القدرة على تسليم البذل ( وان استحق بعض المصالح عنه او اكله  
 ترجع بكل البذل او بعضه ( وان استحق بعض البذل او كله رجع بكل  
 المصالح عنه او بعضه وان وقع عن مال بمنفعة اعتبر اجارة فيشترط  
 فيه التوقيت ( و يبطل بموت احدهما ( والاخير ان معاوضة  
 في حق المدعى وفداء اليمين وقطع المنازعة في حق الآخر ( فلا  
 شفعة في دار صولح عنهما ( وتجب في دار صولح  
 عليهما ( واستحق من المدعى كـ لا او بعضا يرد المدعى  
 حصته من المبدل ويرجع بالخصومة فيه ( وما استحق من المبدل  
 بعضا او كـ لا يرجع المدعى الى دعواه في قدره وهلاك



البدل قبل التسليم كاستحقاقه في الفصلين (ولو صالح على بعض دار  
يدعيها لا يصح) وحيلته ان يزيد في البدل شيئا او يبرأ عن دعوى الباقي

(\*) فصل (\*)

يجوز الصلح عن مجهول ولا يجوز الاعلى معلوم (ويجوز عن دعوى  
المال والمنفعة والجنابة في النفس ومادونها عمدا او خطأ) (وعن  
دعوى الرق وكان عتقا بمال ولا ولاء عليه) (ودعوى الزوج النكاح  
وكان خلعا ويحرم عليه ديانة ان كان مبطلا) (ولو صالحها بمال لتقرله  
بالنكاح جاز) (ولا يجوز ان ادعته المرأة وقيل يجوز) (ولا عن دعوى  
الحد) (وان قتل عبد مأذون رجلا عمدا وصالح عن نفسه لا يجوز  
بخلاف صلحه عن نفس عبده قتل رجلا عمدا) (وان صالح عن مغضوب  
تلف ياكث من قيمته جاز) (ولا يبطل الفضل ان كان مما لا يتغابن فيه  
(وان بعرض صح مطلقا اتفاقا وان اعتق موثر عبد امشتركا وصالح  
عن باقيه باكثر من نصف قيمته بطل الفضل) (وان بعرض صح ويجوز  
صلح المدعى بمال يدفعه الى المنكر ليقرله) (ويدل الصلح عن دم عمدا  
وعلى بعض دين يدعيه يلزم الموكل لا الوكيل الا ان ضمنه) (ويدل ما  
هو كبيع يلزم الوكيل) (وان صالح فضولي وضمن البدل او اضاف  
الى ماله او اشار الى عرض او نقديلا اضافة او اطلق وسلم صح وكان  
متبرعا) (وان اطلق ولم يسلم توقف) (فان اجاز المدعى عليه جاز ولزمه البدل  
والابطال

(\*) باب الصلح في الدين (\*)

الصلح عما استحق بعقد المداينة على بعض جنسه اخذ لبعض حقه  
واسقاط لباقيه لامعاوضة (فلو صالح عن الف حال على مائة حالة  
او الف مؤجل صح) (وكذا عن الف مؤجل على مائة ز يوف) (ولا يصح  
عن دراهم على دنائير مؤجلة او عن الف مؤجل على نصفه حالا او عن  
الف سود على نصفه بيضا) (ولو صالح عن الف درهم ومائة دينار  
على مائة درهم حالة او مؤجلة صح) (وان قال من له على آخر الف  
اذغدا نصفه على انك بري من باقيه ففعل بري والا فلا يبرأ خلافا



لابي يوسف (وان قال صالحتك على نصفه على انك ان لم تدفع غدا  
النصف فاللاف عليك لا يبرأ اذالم يدفع اجماعا) (وان قال ابرأناك من  
نصفه على ان تعطيني نصفه غدا برىء من نصفه اعطى اولم يعط  
(وكذا لو قال ادالي نصفه على انك برىء من باقيه ولم يوقت) (ولو قال  
ان اديت الى نصفه فانت برىء او اذا اديت او متى اديت لا يصح الا براء  
وان ادى) (ومن قال سر الرب دينه لا اقر لك حتى تؤخره عني او تحط عني  
ففعل جاز) (وان اعلن لزمه للحال

(\*) فصل (\*)

ان صالح احدر بي الدين عن نصفه على ثوب فلشر يكه ان يتبع  
المديون بنصفه او يأخذ نصف الثوب الا ان يضمن له المصالح ربع  
الدين) (وان قبض شيئا من الدين شاركه شريكه فيه واتبع الغريم بما بقى  
(وان اشترى بنصيبه شيئا ضمنه شريكه ربع الدين او اتبع الغريم) (ومن  
لم برأ عن نصيبه او قاص الغريم بدين سابق لا يضمن لشريكه) (وان ابرأ  
عن البعض قسم الباقي على سهامه) (وان اجل نصيبه لا يصح خلافا  
لابي يوسف) (وبطل صلح احدر بي سلم عن نصيبه على ما دفع خلافا له  
ايضا) (وان اخرج الورثة احدهم عن عرض او عقار بمال او عند  
احد النقدين بالآخر او عنهما بهما صلح قل البذل او كثر) (وعن  
نقدين وغيرهما باحد النقدين لا يصح الا ان يكون المعطى اكثر من  
نصيبه من ذلك الجنس وان بعرض جاز مطلقا) (وان في التركة دين  
على الناس فاخرجوه ليكون الدين لهم بطل الصلح) (فان شرطوا  
براءة الغرماء من نصيبه صلح) (وكذا ان قضوا حصته منه تبرعا او اقرضوه  
قدرها واحالهم به على الغرماء وصالحوه عن غيره) (وفي صحة الصلح  
عن تركة هي اعيان غير معلومة على مكيل او موزون اختلاف  
والاصح الجواز ان علم انها غير المكيل او الموزون اذا كانت كلها  
في يد البقية) (وبطل الصلح والقسمة اذا كان على الميت دين مستغرق  
(وان غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح قبل قضائه ولو فعل قالوا  
يجوز والقسمة تجوز قياسا والاستحسانا) (وقيل القياس ان يوقف الكل



والاسحجان ان يوقف قدر الدين و يقسم الباقي

(\*) كتاب المضاربة (\*)

هي شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب ( والمضارب أمين )  
 ( فاذا تصرف فوكيل ( فان ربح فشريك ( وان خالف فعاصب  
 ( وان شرط كل الربح له فستقرض ( وان شرطه لرب المال فستبضع  
 ( وان فسدت فاجير فله اجر مثله ربح اولم يربح ( ولا يزد على ما شرطه  
 عند ابي يوسف خلافا للمحمد ولا يضمن المال فيها ايضا ( ولا تصح  
 المضاربة الا بمال تصح به الشركة ( وان دفع عرضا وقال بعد واعم  
 في ثمنه مضاربة او قال اقبض مالي على فلان واعمـل فيه مضاربة  
 جازت ايضا ( وشرطه تسليم المال الى المضارب بلا يدرب المال فيه  
 ما قد كان او غير عاقد كالصغير اذا عقدها له واليه واحد الشر يكون  
 اذا عقدها الاخر وكون الربح بينهما مشاعا فتفسدان شرط  
 لاحدهما عشرة دراهم مثلا ( وكل شرط يوجب جهالة الربح  
 يفسدها ومالا فلا ( و يبطل الشرط كشرط الوضعية على المضارب  
 ( وللمضارب في مطلقها ان يبيع و يشتري و يوكل بهما ويسافر ويبضع  
 و يودع و يرهـن و يرتـهن و يواجر و يستأجر ويحـتال بالثمن على الابر  
 وغيره ( ولو ابضع رب المال صح ولا تفسد به المضاربة وليس له  
 ان يضارب الا باذن رب المال او بقوله له اعمل برأيك ( ولا ان يقرض  
 او يستدين او يهب او يتصدق الا بتنصيب ( فان شـرى بمـالها  
 بزاو قصره او حمله بماله فهو متبرع ( وان قيل له اعمل برأيك وله الخلط  
 بماله ( والصـبغ ان قيل له ذلك فلا يضمن به ويصير شريكا بما اذا الصبغ  
 ( و حصته له اذا بيع و حصـة الثوب في المضاربة ( وان قيدت ببلد  
 او سلعة او وقت او معامل معين فليس له ان يتجاوز كما في الشركة فان  
 تجاوز ضمن والربح له ( فان قال له عامل اهل الكوفة او الصيارفة فعامل  
 في الكوفة غير اهلها او صارف مع غير الصيارفة لا يكون مخالفا وكذا  
 لو قال اشتر في سوقها فاشتر في غيره بخلاف قوله تشتري في غير السوق  
 ( وان قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة او فاعمل به فيها



او خذه بالنصف فيها فهو تقييد بخلاف خذه واعمل فيها) والمضارب  
ان يبيع بنفسه مالم يكن اجلا لا يبيع اليه التجار) وان باع ينقد ثم اخر صح  
اجاماً وله ان يأذن لعبد المضاربة في التجارة وليس له ان يزوجه عبداً  
او امة من ماله ولا يشتري به من يعتق على رب المال فان شري كان له  
لالها ولا ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان فعل ضمن وان  
لم يكن ربح صح فان حدث ربح بعد الشراء عتق نصيبه ولا يضمن بل يسعى  
العتق في نصيب رب المال (ولو اشترى المضارب بالنصف امة بالف  
وقيمة الف فولدت ولدا يساوي الف فادعاه موصراً فصارت قيمته الف  
ونصفه استسعاها رب المال في الفور بعه او اعتهقه فاذا قبض الالف ضمن  
المدعي نصف قيمة الامة

(\*) باب المضارب، يضارب (\*)

فان ضارب المضارب بلا اذن فلا ضمان مالم يعمل الثاني في ظاهر الرواية  
وهو قولهما (ورواية الحسن عن الامام لا يضمن بالعمل ايضاً مالم يربح وان  
كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح وحيث ضمن فلرب المال تضمن  
ايهما شاء في المشهور وقيل على الخلاف في ايداع المودع) وان اذن له  
بالمضاربة فضاربه بالثلث وقد قيل له ما رزق الله بيننا نصفان او فلي نصفه  
او ما فضل فنصفان فنصف الرب المال وثلثه للثاني وسدسه للاول  
(وان دفع بالنصف فنصفه لرب المال ونصفه للثاني ولا شيء للاول) وان  
شرط للثاني الثلثين فكما شرط ويضمن الاول للثاني سدساً (وان قيل له  
ما رزقك الله واما ربحي بيننا نصفان فدفع بالثلث فلكل منهما ثلثه وان دفع  
بالنصف فللثاني نصف ولكل من الاول ورب المال ربع) ولو شرط لعبد  
رب المال ثلثاً ليعمل معه ولرب المال ثلثاً ولنفسه ثلثاً صح (وتبطل بموت  
احدهما ولو بلحقا رب المال من تدال بلحقا المضارب) ولا ينغزل يغزله مالم  
يعلم به فان علم والمال عروض فله بيعها ولا يتصرف في ثمنها) وان كان نقداً  
من جنس رأس المال لا يتصرف فيه وان من غير جنسه فله تبديله  
بجنسه استحيانا (ولو افرقا وفي المال دين على الناس لزمه الاقتضاء



ان كان ربح والا فلا ( ويوكل للمالك به و كذا سائر الو كلاء ) والبيع  
والسمسار يجبر ان عليه ( وما هلك من مال المضاربة صرفا الى  
الربح اولا فان زاد على الربح لا يضمن المضارب ( فان اقتسماه وفسخت  
ثم عقدت فهلك المال او بعضه لا يتراد ان الربح ) وان اقتسماه من غير  
فسخ تراداه حتى يتم رأس المال فان فضل شيء اقتسماه وان لم ينف  
فلا ضمان على المضارب

❖ فصل ❖

ولا ينفق المضارب من ماله في مصره او في مصر انخذه دارا ولا في  
الفاسدة فان سافر فطعامه وشرابه في ماله بالمعروف وكذا كسوته  
ور كوبه شراء واستيجار او كذا الجرة خادمه وفراش بنام عليه وغسل  
ثيابه والذهن في موضع يحتاج فيه اليه وضمن ما كان زائدا على العادة  
( وتنفقته في مصره من ماله كالدواء ) ويرد ما بقي من كسوة وغيرها  
اذا قدم الى رأس المال ( ومادون السفر كسوق المصر ان امكنه  
ان يغدو ويبيت في اهله والا فكالسفر ) وليس للمستبضع الا نفق  
من مالها ( ويؤخذ ما تنفقه المضارب من الربح اولا وما فضل قسم  
( وان سافر بماله ومال المضاربة او بمالين لرجلين انفق بالحصصة  
وان باع متاع المضاربة مرا بحة حسب ما تنفق عليه من حل ونحوه  
لا تنفق نفسه ( ولو شري مضارب بالنصف بالف المضاربة بزا و باعه  
بالفين واشتري بهما عبدا فضاعا في يده قبل تقدهما يغرم المضارب  
ربعهما والمالك الباقي وربع العبد للمضارب وباقيه للمضاربة  
ورأس المال القان وخسمائة ولا يبيعه مرا بحة الاعلى الفين  
( فلو بيع باربعة آلاف فحصصة المضاربة ثلاثة آلاف والربح منها  
خسمائة بينهما ) ولو اشترى رب المال عبدا بخسمائة و باعه من المضارب  
بالف لا يبيعه مرا بحة الاعلى خسمائة ( ولو اشترى مضارب بالنصف  
بالف المضاربة عبدا يبدل الفين فقتل رجلا خطاء فر بع القداء  
عليه وباقيه على المالك واذا فديا خرج عن المضاربة ويخدم المضارب  
يوما والمالك ثلاثة ايام ) ولو اشترى بالف المضاربة عبدا وهلك الالف



قبل نقده دفع المالك الثمن ثم وثم ( وجميع ما دفع رأس المال ) ولو كان مع المضارب الفان فقال دفعت الى الفاور بحت الفاو قال المالك بل دفعت اليك الفين فالقول للمضارب ولو اختلفا مع ذلك في قدر الربح فللمالك ( ولو قال من معه الف قدر ربح فيها هي مضاربة زيد وقال زيد بل بضاعة فالقول لزيد ) وكذا لو قال ذواليد هي قرض وقال زيد بضاعة او وديعة او مضاربة ( ولو قال المضارب اطلقت وقال المالك عينت نوعا فالقول للمضارب ) ولو ادعى كل نوعا فللمالك

( \* ) كتاب الوديعة ( \* )

الايداع تسليط المالك غير على حفظ ماله ( والوديعة ما يترك عند الامين للحفظ وهي امانة فلا تضمن بالهلاك ) وللودع ان يحفظها بنفسه وعياله ( وله السفر بها عند عدم النهي والخوف خلافا لهما فيماله حل ومأونة ) فان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا خاف الحرق او الغرق فدفعها الى جاره او الى سفينة اخرى ( فان طلبها بها فحبسها وهو قادر على تسليمها صار غاصبا ) وكذا لو جحده اياها وان اقر بعده بخلاف جحدها عند غيره ( وان خلطها بماله بحيث لا يميز فان يحنسها ضمن ) وانقطع حق المالك منها في المايع وغيره عند الامام وعندهما في غير المايع للمالك ان يشركه ان شاء وكذا في المايع وغيره عند محمد وعند ابي يوسف يصير الاقل تابع الاكثر فيه ( وان بغير جنسها كبر بشعر وزيت بشرج ضمن وانقطع حق المالك اجماعا ) وان اختلفت بلا صنعه اشتركا اجماعا ( وان تعدى فيها بان كانت ثوبا فلبسه او دابة فركبها او عبدا فاستخدمه ضمن ) فان زال التعدي زال الضمان بخلاف المستعير ولمستأجر ( وكذا لو اودعها ثم استردها وان انفق بعضها فهلك الباقي ضمن قدر ما انفق فقط وان رد مثله وخلط بالباقي ضمن الجميع ) ولو تصرف فيها فربح يتصدق به وعند ابي يوسف يطيب له ( وان اودع اثنان من واحد شيئا لا يدفع الى احدهما حصته بغيبة الاخر خلافا لهما ) وان اودع عند اثنين ما يقسم اقتسماه وحفظ كل حصته ( فان دفع احدهما الى الاخر ضمن الدافع لا القابض وعندهما لكل



حفظ الكل باذن الآخر ( وان مما لا يقسم حفظا احدهما باذن الآخر اجماع  
 (وان نهى عن دفعها الى عياله فدفع الى من له منه بد ضمن ) وان الى  
 من لا بد له منه كدفع الدابة الى عبده وشيء يحفظه النساء الى زوجته  
 لا يضمن ( وان امر بحفظها في بيت معين من دار فحفظها في غيره منها  
 لا تضمن الا ان كان فيه خلل ظاهر ( وان امر بحفظها في دار فحفظ في غيرها  
 ضمن ) ولو اودع المودع فهلك ضمن الاول فقط وعندهما ضمن ايا شاء  
 فان ضمن الثاني رجع على الاول لا بالعكس ( ولو اودع الغاصب ضمن ايا شاء  
 اجماعا ) ولو اودع عند عبد شيئا فاتفق ضمنه بعد عتقه ( وان عند صبي  
 فاتفق فلا ضمان اصلا وقال ابو يوسف يضمنه للحال ) وان دفع العبد  
 الوديعه الى مثله فهلك ضمن الاول بعد العتق وعند ابي يوسف ضمن  
 ايهما شاء للحال وعند محمدان ضمن الاول فعبد العتق وان ضمن الثاني  
 فالحال ( ومن معه الف فادعى كل من اثنين ايداعها عنده فنكل  
 لهما فهي لهما وضمن لهما مثلها

( كتاب العارية )

هي تملك منفعة بلا بدل ولا تكون فيما ينتفع به مع بقاء عينه ( واعارة  
 المكيل والموزون والمعدود قرض الا ان عين انتفاعا ~~يكون~~ رد العين  
 بعده وتصح باعرتك ومنحتك واطعمتك ارضى وحلتك على دابتي  
 واخدمتك عبي اذالم يرد بذلك الهبة ( وداري لك سكني او عمري سكني  
 وللعير الرجوع فيها متى شاء ولو هلكت بلا تعد فلا ضمان ) ولا توجر  
 ولا ترهن كالوديعه فان اجرها فتلقت ضمن ايهما شاء ( فان ضمن  
 الموَجَر لا يرجع على احد وان ضمن المستأجر رجع على المؤجر ان لم يعلم  
 انه عارية ( وله ان يعير ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالحمل على الدابة  
 لا ما يختلف كالركوب ان عين مستعملا وان لم يعير جاز ايضا ما لم يتعين  
 فان تعين لا يجوز ( فلوركب هو ليس له اركاب غيره وان اركب غيره فليس  
 له ان يركب هو ) وان قيدت بنوع او وقت او بهما ضمن بالخلاف الى شر  
 فقط ) وان اطلق فيهما فله الانتفاع باي نوع شاء في اي وقت شاء  
 ( وتصح اعارة الارض للبناء والغرس وله ان يرجع متى شاء ويكلفه



قلعهما ولا يضمن ان لم يوقت وان وقت ورجع قبله كره له ذلك وضمن  
مانقص بالقلع (وقيل يضمن قيمته ويملكه) والمستعير قلعه بلا تضمن  
ان لم تنقص الارض به كثير او عند ذلك الخيار للمالك (وان اعارها للزرع  
لا تؤخذ حتى يحصد وقت ام لا) واجرة رد المستعار والمستأجر والوديعة  
والرهن والمغصوب والمستعير والموَجَر والمودع والمرتهن والغاصب  
(واذا رد المستعير الدابة الى اصطلح بل ربها او العبد والثوب الى دار مالكة  
برىء بخلاف الغصب والوديعة) وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره  
مشاهرة او مسانهة برىء (وكذا ان ردها مع اجير بها او عبده يقوم على  
الدابة او لا بخلاف الاجنبي والاجير مياومة ورد شئ نفيس الى دار مالكة  
(ويكتب المستعير الارض للزراعة قد اطعمتني ارضك لا اعرتني خلافا لهما

(\*) كتاب الهبة (\*)

هي تملك عين بلا عوض (وتصح بايجاب وقبول وتتم بالقبض  
الكامل) فان قبض في المجلس بلا اذن صح وبعده لا بد من الاذن (وتعقد  
بوهبت ونحلت واعطيت واطعمتك هذا الطعام وكسوتك هذا  
الثوب واعمرتك هذا الشئ وجعلته لك عمري وداري هبة تسكنها  
وبنيتها في حلتك على هذه الدابة) وان قال داري لك هبة سكني او سكني  
هبة او نحلي سكني او سكني صدقة او صدقة عارية او عارية هبة فعارية  
تصح هبة مشاع لا يحتمل القسمة لاما يحتملها فان قسم وسلم صح  
(ولا تصح هبة دقيق في برودهن في سمس وسمن في لبن وان طحن واستخرج  
وسلم) وهبة لبن في ضرع ووصوف على غنم ونخل وزرع في ارض وتمر  
في نخل كهبة المشاع (وهبة شئ هو في يد الموهوب له تتم بلا تجديد  
قبض) وهبة الاب لطفله تتم بالعقد ان كان الموهوب في يد الاب  
او يد مودعه الا ان في يد غاصب او مبتاع بيعا فاسدا او متهدب  
والصدقة في ذلك كالهبه (والام كالب عند غيبة غيبة منقطعه  
او موته او عدم وصيه ان كان الطفل في عياله او كذا كل من يعول  
الطفل) وهبة الاجنبي له تتم بقبضه ولو اقل ويقبض ابيه او جده



او وصى احدهما او امه ان في حجرها او اجنبي يريه او يقبض زوج الطفلة  
لها ولو مع حضرة الاب بعد الزفاف لاقبله (وصح هبة اثنين لو احدى دارا  
لا عكسه خلافا لهما) (وصح تصديق عشرة على فقيرين وهبتها لهما  
(ولا تصحان لغنيين خلافا لهما

(\*) باب الرجوع فيها (\*)

يصح الرجوع فيها كلا او بعضا ويكره (ويمنع منه حروف) (دمع خزقة)  
فالدال الزيادة المتصلة كالبناء والغرس والسمن لا المنفصلة (والميم موت احد  
العاقدين) والعين العوض المضاف اليها اذا قبض نحو خذ هذا عوضا  
عن هبتك او بدلا عنها او في مقابلتها ولو كان من اجنبي فلو لم يصف فلكل  
ان يرجع فيما وهب (والحاء الخروج عن ملك الموهوب له) (والزاي الزوجية  
وقت الهبة فله الرجوع لو وهب ثم نكح لا لو وهب ثم ابان) (والقاف القرابة  
فلا رجوع فيما وهب لذي رحم محرم) (والهاء هلاك الموهوب) (والقول فيه  
قول الموهوب له وفي عدم الزيادة قول الواهب) (ولو عوض فاستحق نصف  
الهبة يرجع بنصف العوض) (ولمن استحق نصف العوض لا يرجع بشئ حتى  
يرد باقيه) (وان استحق الكل يرجع بالكل فيهما) (ولو عوض عن نصفها  
فله ان يرجع بمالم يعوض ولو خرج نصفها من ملكه فله ان يرجع بمالم يخرج  
(ولا يصح الرجوع الا بتراض او حكم قاض) (فلو اعتق الموهوب له بعد  
الرجوع قبل القضاء والتسليم نقد ولو منعه فهلك لا يضمن وهو مع احدهما  
فسخ في الاصل لا هبة من الموهوب له فلا يشترط قبضه) (وصح في المشاع وان  
تلف الموهوب فاستحق فضمن الموهوب له لا يرجع على واهبه) (والهبة  
بشرط العوض هبة ابتداء) (فشرط القبض في العوضين ومنعهما  
الشيوع في احدهما يبيع انتهائ فتبت الشفعة له وخيار العيب والشرط  
والرؤية في كل منهما

(\*) فصل (\*)

ومن وهب امه الاجلها او على ان يردها عليه او يعتقها او يستولدها  
صحت الهبة وبطل الاستثناء والشرط (وكذا لو وهب دارا على ان يرد



عليه بعضها او يعوضه شيئا منها ولو دبر الحمل ثم وهبها فالهبة باطلة  
 بخلاف ما لو اعتقه ثم وهبها (ومن قال لمديونه اذا جاء غد فالدين لك  
 او فانت برى منه او ان ادبت الى نصفه فالباقي لك او فانت برى منه  
 فهو باطل) والعمرى جائزة للمعمر حال حيوته ولورثته بعده دهي ان يجعل  
 داره له مدة عمره فاذا مات ردت اليه (والرقي باطلة وعند ابى يوسف  
 تصح كالعمرى) وهى ان يقول ان مت قبلك فلك وان مت قبلى فلى  
 فان قبضها كانت عارية في يده (والصدقة كالهبة لا تصح قبل  
 القبض في مشاع يقسم ولا رجوع فيها ولو لغنى ولا في الهبة لفقر  
 ) ولو قال جميع مالى او ما ملكه لفلان فهو هبة (وان قال ما ينسب الى  
 او يعرف بى فاقرار

(\*) كتاب الاجارات (\*)

هى بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين او عين وما صلح ثمننا صح اجرة  
 ويفسد بالشروط (ويثبت فيها خيار الشرط والرؤية والعيب وتقال  
 وتفسخ) والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة كالكسكى والزراعة فتصح  
 مدة معلومة اى مدة كانت (وفى الوقف يتبع شرط الواقف فان  
 لم يشترط) فالفتوى ان لا يزداد فى الاراضى على ثلث سنين وفى غيرها  
 على سنة) وتارة تعلم بذكر العمل كصبغ الثوب وخطاطته وحمل قدر  
 معلوم على دابة مسافة معلومة (وتارة بالاشارة كنقل هذا الى موضع  
 كذا) والاجرة لا تستحق بالعقد بل بالتعجيل او بشرط او باستيفاء المعقود  
 عليه او التمكن منه (فتجب لو قبض الدار ولم يسكنها حتى مضت  
 المدة) وتسقط بالغصب بقدر فوت التمكن (ولرب الدار والارض طلب  
 الاجرة لكل يوم) (ولرب الدابة لكل مرحلة) (وللقصار والخطاط بعد  
 الفراغ من عمله وان عمل فى بيت المستأجر) (وللخباز بعد اخراج الخبز  
 فان احترق قبل اخراج سقط الاجر وان بعده فلان فى بيت المستأجر  
 ولا ضمان) (وقالا ان شاء المستأجر ضمنه مثل دقيقه واجر وان شاء  
 ضمنه خبز وله الاجر) (وللطباخ لوليمة بعد الغرف والضارب اللبن  
 بعد اقامته وقالا بعد تشريحه) (ومن لعمله اثر فى العين كصباغ وقصار



يقصر بالنشاء والبيض فله حبسها للاجر فان حبسها فضاعت فلا ضمان ولا اجر وقالوا ان شاء المالك ضمنه مصبو غاوله الاجر او غير مصبو غ ولا اجر ( ومن لا اثر لعمله فيها كالحمال والملاح وغاسل الثوب ليس له حبسها بخلاف راد الا بيق ) واذا اطلق العمل للصانع فله ان يستعمل غيره وان قيد بعمله بنفسه فلا ( ومن استأجره رجل ليجي بعياله فوجد بعضهم قدمات فاتي بمن بقي فله اجره بحسابه ) وان استوجر لا يصال طعام الى زيد فوجده ميتا فرده فلا اجر له ( وكذا لو استوجر لا يصال كتاب اليه فرده بموته وقال محمد له اجر ذهابه هنا ولو تركه هناك فله اجر الذهاب اجمالا

باب ما يجوز من الاجارة ومالا يجوز

وصح استيجار الدار والختاتوت وان لم يذكر ما يعمل فيه ( وله ان يعمل كل شئ سوى ما يوهن البناء كالحدادة والقصاراة والطحن ) واستيجار الارض للزرع ان بين ما يزرع او قال على ان يزرع ماشاء وللبناء والغرس واذا انقضت المدة لزمه ان يقلعهما ويسلمها فارغة الا ان يغرم الموخر قيمة ذلك مقلوبا برضى صاحبه ( وان كانت الارض تنقص بقلعه فيبدون رضاه ايضا ويرضيا بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا والرطوبة كالشجر والزرع بترك باجر المثل الى ان يدرك واستيجار الدابة للركوب والحمل والثوب للبس فان اطلق فله ان يركب ويلبس من شاء فاذا ركب او لبس هو او اركب او اللبس غيره تعين فلا يستعمله غيره ( وان قيد براكب او لابس فخالف ضمن ) وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل وما يختلف به فتقيده هدر ( فلو شرط سكنى واحد جاز ان يسكن غيره ) وان سمي ما يحمل على الدابة نوعا وقدر ككر بر فله حمل مثله او اخف كالشعير والسسم لا ما هو اضر كالحمل ( وان سمي قدرا من القطن قلبيس له ان يحمل مثل وزنه حديدا وان زاد على ما سمي فعطبت ضمن قدر الزيادة ان كانت تطبق ما حملها والا فكل القيمة ( وفي الاردا ف يضمن النصف ولا عبرة بالثقل وان كبها او ضربها فعطبت ضمن خلافا لهما فيما هو معتاد ) وان تجاوز بها مكانا سماه ضمن



ولا يبرأ بردها الى ماسما وان استأجرها ذهابا وايا بابي الاصح (وان زرع سرج  
الحمار واسرجه بماسرج به مثله لا يضمن وان اسرجه او او كفه بمالا يسرج  
او لا يو كفه به مثله ضمن) (وكذا ان او كفه بمايو كفه به مثله وقال لا يضمن قدر  
ما زاد وزنه على السرج فقط) (وان سلك الحمار طر يقا غير ماعينه المالك  
مما يسلكه الناس فلا ضمان عليه ان لم يتفاوت الطريقان) (وان تفاوت  
او كان لا يسلكه الناس او حمله في البحر فتلف ضمن) (وان بلغ فله الاجر  
وان عين زرع بر فزرع رطبة ضمن ما نقصت الارض ولا اجر عليه) (وان امر  
بخطاطة الثوب قيصا فخطاه قباء خير المالك بين تضمينه قيمته وبين اخذ  
القباء ودفع اجر مثله لا يزاد على ماسمى) (وكذا لو امر بقباء فخطاه سراويل  
في الاصح وقيل يضمنه هنا بلا خيار

### ✽ باب الاجارة الفاسد ✽

يجب فيها اجر المثل لا يزاد على المسمى (ومن استأجر دارا كل شهر  
بكذا صح العقد في شهر فقط ان يسمى جملة الشهور وكل شهر سكن  
منه ساعة صح وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية بقاؤه الليلة الاولى  
ويومها) (وان استأجرها سنة بكذا صح وان لم يبين قسط كل شهر  
(وابتداء المدة ماسمى والافوقت العقد فان كان حين يهل تعتبر  
بالاهله والافبا لا يام) (وعند محمد الاول بالايام والباقي بالاهله و ابو  
يوسف معه في رواية ومع الامام في اخرى وكذا العدة) (ويجوز اخذ  
اجرة الحمام والحمام لا اخذ اجرة عسب التيس) (ولا على الطامات  
كالاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقهاء) (او المعاصي كالغناء  
والنوح والملاهي) (ويفتى اليوم بالجواز على الامامة وتعليم القرآن والفقهاء  
(ويجبر المستأجر على دفع ماسمى ويحبس به وعلى دفع الخلوة المرسومة  
(ولا تصح اجارة المشاغ لا من الشريك وعندهما تصح مطلقا) (وان  
اجر دارا من رجلين صح اتفاقا) (ويجوز استيجار الظئر باجر معلوم  
وكذا بطعامها وكسوتها خلافا لهما وعليهما غسل الصبي وغسل ثيابه  
واصلاح طعامه ودهنه لا ثمن شيء منهما بل هو واجرهما على من  
نفقته عليه فالا ارضعته في المدة بلين شاة او غدته بطعام فلا اجر لها



ولزوجها وطئها لافي بيت المستأجر ( وله فسخها ان لم يكن برضا  
 ان كان نكاحه ظاهر الان اقرب به ) ولاهل الطفل فسخها ان مرضت  
 او حبلت ( وفسد استيجار حايك لينسج له غزلا بنصفه او حار الحمل  
 عليه طعاما بفقير منه او ثور ليطحن له بفقير من دقيقه و يجب  
 اجر المثل في الكل لا يجاوز المسمى ) وان استأجره ليخبر له اليوم فقيرا  
 بدرهم فسد خلافا لهما ولو قال في اليوم صح اتفاقا ( وان استأجر ارضا  
 على ان يكرها و يزرعها او يسقيها و يزرعها صح وعلى ان يثنيها  
 او يكرى نهرها او يسرقنها لا يصح وكذا الاستيجار للزراعة بزرعه وللركوب  
 بركوب وللسكنى بسكنى ولللبس بلبس ) وان استأجر شريكه او حاره  
 لحمل طعام هو لهما الا يلزم الاجر كراهن استأجر الرهن من المرتين  
 ( وان استأجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها ولم يبين ما يزرعها لا يصح  
 ان لم يعمل فان زرعها ومضى الاجل عاد صحيحا وله المسمى ) وان استأجر  
 حمارا الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه فحمل المعتاد فتفق لا يضمن فان بلغ  
 مكة فله المسمى ( وان اختصما قبل الزرع والحمل نقضت الاجارة للفساد

( \* ) فصل ( \* )

الاجير المترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ  
 والقصار والمتاع في يده امانة لا يضمن ان هلك وان شرط ضمانه به  
 يفتى ( وعندهما يضمن ان امكن التحرز منه كالغصب والسرقة بخلاف  
 ما لا يمكن كالموت والحريق الغالب والعدو والمكابر ) ويضمن ما تلف  
 بعمله اتفاقا كتخريق الثوب من دقه وزلق الجمال وانقطاع الحبل الذي  
 يشد به المكاري وغرق السفينة من مدها لكن لا يضمن به الادعى  
 ممن غرق في السفينة او سقط من الدابة ( ولا يضمن فساد ولا بزاغ  
 لم يجاوز المعتاد ) ولو انكسرت في طريق القرات فلما لك ان يضمنه  
 قيمته في مكان حله ولا اجرا وفي مكان كسره وله الاجر بحسابه ( والاجير  
 الخاص من يعمل لواحد يسمى اجير و حدو يستحق الاجر بتسليم نفسه  
 مدته ( كن استو جر للخدمة سنة او لرعى الغنم ولا يضمن ما تلف في يده



او بعمله ( و صح ترديد الاجر بين نفعين مختلفين وايهما وجد لزما مسمى له  
 نحو ان خطته فارسيا فبدرهم اوروميا فبدرهمين وان صبغته بعصفر  
 فبدرهم او بزعفران فبدرهمين وان سكنت هذه فبدرهم في الشهر او هذه  
 فبدرهمين وان ركبها الى الكوفة فبدرهم او الى واسط فبدرهمين  
 ( وكذا لو رددين ثلثة لا بين اربعة ) ولو قال ان خطيه اليوم فبدرهم  
 او غدا فبنصفه فخطاه اليوم فله بدرهم وان خطاه غدا فله اجر المثل  
 لا يجاوز نصف درهم ( وقالوا الشرطان جائز ان ( ولو قال ان سكنت هذا  
 الخانوت عطارا فبدرهم او حدادا فبدرهمين جاز خلافا لهما ) وكذا  
 الخلاف لو قال ان ذهبت بهذه الدابة الى الحيرة فبدرهم وان جاوزتها الى  
 القادسية فبدرهمين ( او قال ان حملت عليها الى الحيرة كر شعير فبدرهم  
 وان حملت كر بر فبدرهمين ) ولا يسافر بعبد استأجره للخدمة بلا اشتراطه  
 ولو استأجر عبدا محجورا فعمل واخذ الاجر لا يسترده منه ( ولو آجر العبد  
 المغصوب نفسه فاكل غاصبه اجره لا يضمن خلافا لهما ) وما وجد سيدة  
 اخذه وقبض العبد اجره صحيح ( لو آجر عبده هذين الشهرين شهرا  
 باربعة وشهرا بخمسة صح الاول باربعة ) ولو استأجر عبدا فابق او  
 مرض فادعى وجوده اول المدة والمولى وجوده قبيل الاخبار بساعة حكم  
 الحال فان كان حاضرا وصحيا صدق المولى والا فالمستأجر ( وكذا  
 الاختلاف في انقطاع ماء الرحي وجر يانه ) ولو قال رب الثوب امرتك ان  
 تصبغه احمر فصبغته اصفر وقال الصانع امرتني بما صنعت صدق رب  
 الثوب ( وكذا الاختلاف في القميص والقباء فان حلف ضمن الصانع قيمة  
 ثوب غير معمول ولا اجر او اخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى  
 ( وان قال رب الثوب علمت لي بلا اجر وقال الصانع باجر قال قول رب الثوب  
 وعند ابى يوسف للصانع ان كان حريفا ) وعند محمد للصانع ان كان  
 معروفا بعمله بالاجر

(\*) باب فسخ الاجارة (\*)

فسخ بعيب فوت النفع كخراب الدار وانقطاع ماء الارض او الرحي

( او اخل )



او اخل به كرض العبد ودبر الدابة فلو انتفع به معيبا وازال الموجد عيبه  
سقط خياره وتفسخ بالعذر وهو العجز عن المضي على موجب العقد الا  
يتحمل ضرر غير مستحق به كقلع سن سكين وجمعه بعد ما استؤجر له (و طبع  
وليمة مانت عروسها بعد الاستيجار للطبخ لها او اختلعت) وكذا لو استأجر  
دكانا ليتجر فذهب ماله (او آجر شيئا فلزمه دين لا يجحد قضاءه الا من ثمن  
ما آجره ولو باقراره او استأجر عبد الخدمة في المصر او مطلقا فسافر) او  
اكثرى دابة للسفر ثم بداله منه (ولو بدل الكاري منه فليس بعذر) (ولو مرض  
فهو عذر في رواية الكرخي دون رواية الاصل) (ولو استأجر خياط يعمل  
لنفسه عبدا يخطله فافلس فهو عذر بخلاف خياط يخطب بالاجر وبخلاف  
ترك الخياطة ليعمل في الصرف وبخلاف بيع ما آجره) (ولو استأجر دكانا  
لعمل الخياطة فتركه لعمل آخر فعذر) (وكذا لو استأجر عقارا ثم اراد السفر  
(وتنفسخ بموت احد العاقلين عقدها لنفسه فان عقدها لغيره فلا كالو كيل  
والوصي ومتولى الوقف

(\*) مسائل منشورة (\*)

ولو احرق حصان دارض مستأجرة او مستعارة فاحرق شي في ارض غيره  
لا يضمن ان كانت الرمح هادئة وان مضطربة ضمن (ولو اقعده خياط او  
صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف صح) (وكذا لو استأجر  
جملا يحمل عليه محملا وراكبين الى مكة وله المحل المعتاد وان شاهد الجمال  
المحمل فهو اجود) (وان استأجره لحمل زاد فاكل منه فله رد عوضه  
(ولو قال لغاصب داره فرغها والا فاجرها كل شهر كذا فلم يفرغ فعليه  
المسمى فان جمده الغاصب ملكه او لم يجحد لكن قال لا اريد لها بالاجر فلا  
وان برهن على ملكه بعد جمده) (ومن آجر ما استأجره اكثر يتصدق  
بالفضل) (وتصح الاجارة مضافة وكذا فسحها والمزارعة والمعاملة والمضاربة  
والوكالة والكفالة والايصاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعنق  
والوقف (لا البيع واجازته وفسحه والقسمة والشركة والهبة والتمكاح  
والرجعة والصلح عن مال وبراء الدين

(\*) كتاب المكاتب (\*)



الكتابة تحرير المملوك يدا في الحال ورقبة في المأل (فن كاتب مملوكه  
ولو صغيرا يعقل بمال حال او مؤجل او منجم فقبل صح) (وكذا لو قال  
جعلت عليك الفأ تؤديه نجوما اولها كذا وآخرها كذا فاذا ادته  
فانت حروان عجزت ففن فقبل (ولو قال اذا اديت الى الفاكل شهر  
مائة فانت حرفه و تعليق وقيل مكاتبه) (واذا صحت الكتابة خرج  
عن يد المولى دون ملكه فان اتلف ماله ضمنه (وكذا ان وطى المكاتبه  
او حنى عليها او على ولدها) وان كاتبه على قيمته فسدت فان اداها  
عتق وكذا تفسد لو كاتبه على عين لغيره تتعين بالتعيين او على مائة  
ويرد عليه عبد اغير معين (وعند ابي يوسف تجوز وتقسم المائة  
على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط فيسقط قسط العبد والباقي بدل  
الكتابة) (وان كاتب المسلم بنحمر او خنزير فسد فان اداء عتق  
ولزمه قيمة نفسه (والكتابة على ميتة او دم باطله فلا يعتق باداء  
المسمى وتجب القيمة في الفاسدة ولا ينقض عن المسمى ويزاد عليه  
(وصحت على حيوان ذكر جنسه لا وصفه ولزم الوسط او قيمته  
(وصح كتابة كافر عبده الكافر بنحمر مقدر وان اسلم فلا سيد  
قيمتها وعتق باداء عينها

❖ (باب تصرف المكاتب) ❖

له ان يبيع ويشترى ويسافر وان شرط عده ويزوج امته  
ويكاتب عبده فان ادى بعد عتق الاول فلاؤه له وان قبله  
فلا سيد وليس له ان يتزوج بلا اذن ولا يهب ولو بموضع ولا يتصدق  
الا بيسير (ولا يدكفل ولا تقرض ولا يعتق ولو بمال (ولا يزوج  
عبده ولا يبيعه من نفسه (والاب والوصى في رقيق الصغير  
كالمكاتب (ولا يملك المأذون شيئا من ذلك (وعند ابي يوسف  
له تزوج امته وعلى هذا الخلاف المضارب والشريك (وان  
اشترى المكاتب قريبا ولا دخل في كتابته (ولو اشترى  
ذرحم محرم غير الولاد لا يدخل خلافا لهما (وان اشترى ام ولده  
مع ولده ادخل الولد في الكتابة (ولا تباع الام وان لم يكن معها



جاز بيعها خلافا لهما وولده من امته يدخل في كتابته وكسبه له ( ولو  
زوج امته من عبده ثم كاتبهما فولدت يدخل الوالد في كتابة الام  
وكسبه لهما ) ولو نكح مكاتب بالاذن امرأة زعمت انها حرة فولدت  
فاستحققت فولدها عبد وعند محمد حر وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه  
( وان وطئ المكاتب امة بملك بغير اذن سيده فاستحققت اخذ منه  
عقرها في الحال ) وكذا ان شراها فاسدا فوطئها فردت ( وان  
وطئها بنكاح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه ومثله المأذون في النجاسة

( \* ) فصل ( \* )

واذا ولدت المكاتب من مولاها مضت على الكتابة او عجزت نفسها  
وهي ام ولده واذا مضت على الكتابة اخذت منه عقرها وان مات  
المولى عتقت وسقط عنها البذل ( وان ماتت وتركت مالا اديت منه  
كتابته او ما بقي ميراث لابنها ) ولا يثبت نسب من تلده بعد بلا دعوة  
بل هو مثلها في الحكم ( وان كاتب مدبره او ام ولده صح فان مات عتقت  
مجانا ) والمدير يسعى في بدل كتابته او ثلثي قيمته ان كان معسرا ) وعند  
ابي يوسف يسعى في الاقل من البذل او من ثلثي قيمته ( وعند محمد  
يسعى في اقل من ثلثي البذل او من ثلثي القيمة ) وان دبر مكاتبه صح  
ومضى عليها او عجز نفسه وصار مدبرا فان مضى عليها فمات سيده  
معسرا يسعى في ثلثي البذل او ثلثي قيمته ( وعندهما يسعى في الاقل  
من ثلثي كل منهما ) وان اعتق مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكتابة  
( وان كوتب على الف مؤجل فصالح على نصفه حالا صح ) وان مات  
مريض كاتب عبدا قيمته الف على الفين الى سنة ولا مال له غيره ولم يجز  
الورثة ادى العبد ثلثي البذل حالا والباقي الى اجله او رد رقيقا ) وعند محمد  
يؤدي ثلثي قيمته للحال والباقي الى اجله او ير در رقيقا ) وان كاتبه على الف  
وقيمة القان ولم يجز واذا ثلثي القيمة للحال او رد الى الرق اتفاقا  
ومثلها البيع ( وان كاتب حر عن عبد بالف وادى عنه عتق ولا يرجع  
به عليه وان قبل العبد فهو مكاتب ) وان كاتب عبدا عن نفسه وعن آخر  
فائب قليل صح وقبول الغائب ورده لغو ) ويؤخذ الحاضر بكل البذل



ولا يؤخذ الغائب بى، وإيهما أدى المولى أجبر على القبول وعتقوا ولا يرجع  
أحدهما على الآخر (وكذا لو كاتبهما معا ولا يعتق أحدهما بإداء  
حصته بخلاف ماله كانا لثنين) ولو عجز أحدهما ثم أدى الآخر الكل  
عتقا (وان كاتب أمة عنها ومن صغيرين لها جازواى أدى أجبر  
المولى على القبول وعتقوا ولا يرجع على غيره

(\*) باب كتابة العبد المشترك (\*)

ولو أذن أحد شر يـ كين فى عبد للآخر ان يكتب حصته منه بالف  
ويقبض البدل ففعل وقبض البعض فعجز المكاتب فالمقبوض للقباض خاصة  
وقالا بينهما (أمة لرجلين كاتباه فافتت بولد فادماه أحد هما ثم اتت  
بآخر فادماه الآخر فعجزت فهى أم ولد الأول وضمن نصف قيمتها  
ونصف عقرها وضمن الثانى تمام عقرها وقيمة الولد وهو ابنه وإيهما  
دفع العقر إليها قبل العجز جاز) (وعندهما لا يثبت نسب الولد من الثانى  
ولا يضمن قيمته وحكمه كامه ويضمن تمام العقر ويضمن الأول نصف  
قيمتها مكاتبه عند أبى يوسف) (والأقل منه ومن نصف ما بقى من البدل  
عند محمد) (ولو لم يطأ الثانى بل ديرها فعجزت بطل التدبير وهى أم ولد  
الأول والولد له وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها) (ولو اعتقها  
أحدهما موسرا فعجزت ضمن المعتق نصف قيمتها ويرجع به عليها  
خلافاً لهما وان لم تعجز فلا ضمان) (وعندهما يضمن الموسر وتجب السعاية  
فى المعسر) (ولو دبر أحد الشر يـ كين ثم اعتق الآخر موسرا ضمنه  
المدير أو استسعى العبد أو اعتقه) (وان عكسا فالمدير يعتق أو يستسعى  
(وعندهما ان دبر الأول ضمن نصف قيمته موسرا أو معسرا أو عتق الآخر  
لغو) (وان عتق الأول ضمن لو موسرا أو استسعى العبد لو معسر أو تدبير  
الآخر لغو

(\*) باب العجز والموت (\*)

إذا عجز المكاتب عن نجم فان رجليه حصول مال لا يعجل الحماكم بتعجيله  
ويعمل يومين أو ثلاثة والأعجزه وفسخ الكتابة ان طلب سيده أو عجزه  
سيده برضاه) (وعند أبى يوسف لا يعجزه مالم يتوال عليه نجمان



( واذا عجز عادت احكام رقه وما في يده لمولاه و يحل له ولو اوصله من صدقة ) وان مات عن وفاء لا تنسخ ويؤدى بدلها من ماله ويحكم بعته في آخر جزء من حياته و يورث ما بقى من ماله وبعث اولاده الذين شر اهم او ولدوا في كتابته او كوتبوا معه تبعاً او قصداً ( وان لم يترك وفاء وله ولد في كتابته سعى على نجومه فاذا ادى حكم بعته وعتق ابيه قبل موته ) والولد المشرى اما ان يؤدى حالا او يرد في الرق وعندهما هو كالاول ( وان مات المكاتب وترك ولداً من حرة ودينه على الناس فيه وفاء فجنى الولد قضي القاضى بارش الجنابة على عاقلة الام لا يكون قضاء بعجز المكاتب وان اختصم موالى الام والاب في ولائه قضي به لموالى الام فهو قضاء بعجزه ( ولو جنى عبد فكتبه سيده جاهلاً بجنابته فعجز دفع او فدى ( وكذا لو جنى المكاتب فعجز قبل القضاء به ولو بعد ما قضي عليه به فهو دين يباع فيه ( ولا تنسخ الكتاب ب موت السيد و يؤدى البدل الى ورثته على نجومه فان اعتقه بعضهم لا ينفذوا ان اعتقوه كلهم عتق مجانا

❖ كتاب الولاء ❖

الولاء لمن اعتق ولو بتدبير او استيلا دواو كتابة او وصية او ملك قريب ولغى شرطه لغيره او سائبة ( ومن اعتق حاملاً من زوج قن فولدت لا قل من نصف سنة فولد له لا ينتفل عنه ابداً ( وكذا لو ولدت توأمين احدهما لا قل من نصفها وان ولدت لاكثر من ذلك فولد له ايضاً لكن ان اعتق الاب جره الى مواليه ولا يرجع الاولون عليه لما عقلوا عنه قبل الجر ( ولو تزوج عجمي له مولى موالاة او لا معتقة فولدت فولد اليها وعند ابى يوسف حكمه حكم ابيه ( والمعتق مقدم على ذوى الارحام مؤخر عن العصابة الذيبية ( فان مات السيد ثم المعتق فارثه لا قرب عصابة سيده فيكون لابنه دون ابيه لو اجتمعا وعند ابى يوسف لايه السدس والباقي لابن و عند استواء القارب يستوى القسمة ( وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتبن او كاتب من كاتبن الحديث



(\*) فصل ولاء الموالاة (\*)

وسببه العقد فلو اسلم عجمي على يد رجل ووالاه على ان يرثه ويعقل عنه او والى غير من اسلم على يده صحيح ان لم يكن معتقاً (وعقوله عليه وارثه له ان لم يكن له وارث وهو مؤخر عن ذوى الارحام وما لم يعقل عنه فله ان يفسخه قولا بحضورته وفعلام غيبته بان ينتقل عنه الى غيره (وبعد ان عقل عنه او عن ولده لا تفسخه هـ وولا ولده (وللاعلى ايضا ان يرا عن ولائه بحضوره (ولو اسلمت امرأة ووالت او اقربت بالولاء فولدت مجهول النسب او كان معها ولد صغير كذا لك تبعها فيه خلافا لهما

(\*) كتاب الاكراه (\*)

هو فعل يوقعه الانسان بغيره يفوت به رضاه او يفسد اختياره مع بقاء اهليته (وشروطه قدرة المكره على ايقاع ما هدد به سلطانا كان او لصدا وخوف المكره وقوع ذلك وكونه متمسقا قبله عن فعل ما كره عليه لحقه او لحق آخر او لحق الشرع وكون المكره به متلفا نفسا او عضوا او موجبا عما يعدم الرضا (فلوا كره على بيع او شراء او اجارة او اقرار بقتل او ضرب شديد او حبس مديد خرب بين الفسخ والامضاء ويملكه المشتري ملكا فاسدا ان قبضه (فلو اعتق صحيح اعتاقه ولزمه قيمته وقبض الثمن او بتسليم المبيع طوعا اجازة لافعلهما كرها ولا دفع الهبة طوعا بعد ما كره عليهما (وان هلك المبيع في يد مشتر غير مكره لزمه قيمته والبايع تضمن اي شاء من المكره والمشتري (فان ضمن المكره رجع على المشتري بتيمة وان ضمن المشتري بعد ما تداولته البيعات نفذ كل شراء وقع بعد شرائه لا ما وقع قبله (وان اجاز عقد امنهما جاز ما قبله ايضا وله استرداده اذا فسخ او باقيا (وضرب سوط وحبس يوم ايس باكراه الا فيمان يستضربه لكونه ذا منصب (وان اكره على اكل ميتة او دم او لحم خنزير او شرب خمر بضرب او حبس او قيد لا يحل تناول وان يقتل او قطع عضو حل ويأثم بصبره على التلف ان علم الاباحة كافي الخمصة (وان اكره على الكفر او سب النبي صلى الله تعالى عليه



وسلم بقتل او قطع عضو خاص له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان ويوجر  
بالصبر على التلف ولا رخصة بغيرهما ( وان اكره على اتلاف مال مسلم  
باحدهما رخص له والضمان على المكره ) او على قتله او قطع عضوه  
لا رخص فان فعل فالتقصاص على المكره فقط ( وعند ابى يوسف لا قصاص  
على احد ) ولو اكره على ان يتردى من جبل ففعل فديته على عاقلة المكره  
( وعند ابى يوسف في ماله وعند محمد عليه القصاص ) ولو اكره بقتل على  
تردا واقنهام نار او ماء وكل مهلك فله الخيار في الاقدام والصبر وقال يلزم  
الصبر ( ولو وقعت نار في سفينة ان صبر احترق وان القى نفسه غرق فله  
الخيار عند الامام وعند محمد يلزمه الثياب ) وان اكره على طلاق او اعتاق  
او توكيل بهما نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكره ( وكذا نصف المهر لو  
كان الطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو بعده ) وصح بين المكره ونذره  
وظهاره ولا يرجع بما غرم بسبب ذلك ورجعته وايلأؤه وفيه فيه  
واسلامه لكن لا قتل فيه لو ارتد ( ولا يصح ابرأؤه ولا رده فلا تبين بها  
امرأته فان ادعت بتحقيق ما اظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق  
( ولو اكره على الزنا ففعل حد مالم يكرهه سلطان وعندهما لا حد  
عليه وبه يفتى

(\*) كتاب الحجر (\*)

هو منع نفاذ تصرف قولى واسبابه الصغر والجنون والرق ( فلا يصح  
تصرف صبي او عبد بلا اذن ولي او سيد ) ولا تصرف المجنون المغلوب  
بمال ومن عقد منهم وهو يعقله فوليته مخير بين ان يحيزه او يفسخه  
( ومن اتلف منهم شيئا فعليه ضمانه ) ولا يصح طلاق الصبي والمجنون  
ولا اعتاقهما ولا اقرارهما ( وصح طلاق العبد واقاراره في حق  
نفسه لافي حق سيده ) فلو اقرب مال لزمه بعد عتقه وان يحد وقود  
لزمه في الحال ( ولا يحجر على السفية وان كان مبذرا ) ومن بلغ  
غير رشيد لا يسلم اليه ماله مالم يبلغ سنة خمس او عشرين ( فاذا بلغها  
دفع اليه وان لم يونس رشده وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ ) وعندهما  
يحجر على السفية ولا بدفع اليه مالم يونس رشده ولا يصح تصرفه



فيه فان باع لا ينفذ وان فيه مصلحة اجازة الحاكم وان اعتق نفذ وسعى  
لعبد في قيمته ( وان دبر صح فان مات قبل رشده سعى العبد في قيمته  
مدبرا ) ويصح تزوجه بمهر المثل وان سمي اكثر بطلت الزيادة ( وتخرج  
زكاة مال السفينة وينفق منه عليه وعلى من تلزمه نفقته ) ويدفع القاضي  
قدر الزكاة اليه ليؤدي بنفسه ويوكل عليه امينا الى ان يؤديها فان  
اراد حجة الاسلام لا يمنع منها ولا من عمرة واحدة وتدفق نفقته الى ثقة ينفق  
عليه في الطريق لا اليه ( وتصح منه الوصية في القرب وابواب الخير من  
الثلاث ) ويحجر على المفتي الما جن والطبيب الجاهل والمكاري المفلس  
اتفاقا ( ولا يحجر على فاسق ومغفل اذا كان مصليا لماله ولا على مديون  
( ولا يبيع القاضي ماله فيه بل يحبس له ابدا حتى يبيعه هو بنفسه فان  
كان ماله من جنس دينه اداه الحاكم منه ) ويبيع احد النفدين بالآخر  
استحسانا وعندهما يحجر عليه ان طلب غرما وهو يمنع من التصرف  
والاقرار ( ويبيع الحاكم ماله ان امتنع ويقسمه بين غرمائه بالخصص وان اقر  
حال حجه لزمه بعد قضاء ديونه لافي الحال ) وينفق من مال المفلس عليه  
وعلى من تلزمه نفقته والفتوى على قولهما في بيع ماله لا متساعه ( وتباع  
النقود ثم العروض ثم العقار ويترك له دست من ثياب بدنه وقيل دستان  
( ومن اقلس وعند متاع رجل شرا منه قرب المتاع اسوة الغرما فيه

### (\*) فصل (\*)

يحكم ببلوغ الغلام بالاحتلام والانزال والاحبال ( وبلوغ الجارية بالحيض  
او الاحتلام او الحبل ) فان لم يوجد شيء من ذلك فاذا تم له ثمانية عشرة  
سنة ولها سبع عشرة سنة وعندهما اذا تم خمس عشرة سنة فيهما  
وهو رواية عن الامام وبه يفتى ( واذني مدته له ثنتا عشرة سنة ولها  
تسع سنين ) واذاراهما وقالوا بلغنا صدقا وكانا كالبالغ حكما

### (\*) كتاب المأذون (\*)

الاذن فك الحجر واسقاط الحق ثم تصرف العبد باهليته فلا تلزم سيده  
عهده ولا يتوقت ( فلو واذن له يوما مأذون دا ثمالا الى ان يحجر عليه



الأب ح [Halabī, Ibrāhīm ibn Muḥammad]. [Halabī, Ibrāhīm ibn Muḥammad].  
ملتقى [Multaqá al-abḥur]. N.p., [1882]. Early Arabic Printed  
Books-BL: Religion and Law, <http://tinyurl.gale.com/tinyurl/Czdwq2>.  
Accessed 19 Sept. 2020.

Shelfmark Number: 14528.a.22

Source Library: British Library, London

Copyright Statement: From the collections of: The British Library Board. All  
Rights Reserved.